النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 596 ■ من 13 الى 19 مارس 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

ضيف العدد

الرفيقة زهرة حكيمي:

تحرر النساء لن يتأتى إلا باكتساب الكادحات والعاملات للوعي الطبقي ومعرفة عدوهن الحقيقي والصراع من أجل التحرر من قيودهن واغلالهن التي يرزحن تحت نيره...

15

«النهج الديمقراطي العمالي يدين بشدة المجازر في سوريا»

02

تغول المخزن وعجز المعارضة
الأسباب والتداعيات

06

دور المرأة في الصراع الطبقي

09 08 07

كلمة العدد:

لا تحرر للمرأة بدون تحرر المجتمع ولا تحرر للمجتمع بدون تحرر المرأة

في يوم 8 مارس حلت ذكرى اليوم العالمي للمرأة. ذكرى تؤرخ لوحشية وبربرية الرأسمالية التي تطحن الإنسان وتجرده من إنسانيته من أجل مراكمة الأرباح وتوفير الشروط الضرورية للتراكم الرأسمالي. وقد صدق الرفيق ماركس عندما شبه الرأسمال بمصاص الدماء الذي لا يمكن له أن يحي إلا بمزيد من امتصاص قوة عمل العمل وتحويلها إلى فائض قيمة في شكل أرباح تذهب لجيوب البرجوازيين.

تحل ذكرى 8 مارس والتغول الرأسمالي في نسخته الإمبريالية النيوليبرالية يزداد شراسة وتوحشا واتساعا من تكثيف استغلال الطبقة العاملة والإجهاز على مكتسباتها التاريخية ونهب ثروات الشعوب وتجويعها وتدمير البيئة وتفجير الحروب والصراعات الطائفية والعرقية والدينية والتي يشكل الأطفال والنساء أكثر ضحاياها كما هو الشأن بالنسبة لحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي يشنها العدو الإمبريالي الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني والتي ذهب ضحيتها أكثر من 12 ألف و300 شهيدة بالإضافة إلى أن 70٪ من المفقودين هم من النساء والأطفال.

تحل ذكرى 8 مارس وأوضاع النساء عبر العالم، في ظل هذه المنظومة الرأسمالية الإمبريالية المهيمنة، تزداد سوءا وتدهورا على كافة المستويات، إذ يزداد تعرضن لكافة أنواع الاستغلال الطبقي والاضطهاد الجنسي والإقصاء الاجتماعي في ظل تعمق أزمة الديمقراطية البرجوازية في دول المركز الرأسمالي وصعود الاتجاهات اليمينية الفاشية وما ينتج عن ذلك من الإجهاز على المكتسبات الاجتماعية والديمقراطية والقانونية للنساء، وفي ظل سيادة أنظمة استبدادية رجعية في البلدان المتخلفة ترسخ البنى السياسية والاجتماعية والثقافية الماضوية والهجينة والتي تنتج وتعيد إنتاج منظومة وثقافة القمع و الإخضاع والاضطهاد والاستغلال والتمييز ضد النساء كما هو الشأن في بلادنا.

تحل ذكرى 8 مارس وأوضاع المرأة المغربية، وخصوصا العاملات والكادحات ونساء المناطق المهمشة، تزداد سوءا من جراء السياسات الطبقية للنظام المخزني والتي عمقت مظاهر الفقر والإقصاء والهشاشة الاجتماعية وسط النساء في ظل انتشار البطالة وتدهور الخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية... وغياب الحماية الاجتماعية والقانونية الفعلية للنساء الكادحات والعاملات، وفي ظل سيادة منظومة قانونية واجتماعية وثقافية متخلفة تكرس علاقات الهيمنة الذكورية كإحدى آليات إعادة إنتاج علاقات السيطرة الطبقية السائدة الضرورية لتجدد واستمرار نمط إنتاج الرأسمالية التبعية السائد ببلادنا. وستكرس مدونة الأسرة المزمع تمريرها هذه المنظومة المتخلفة بما تعنيه من ترسيخ لأسس اضطهاد واستغلال واستعباد النساء.

وعليه فإن هذا الواقع المزري لنساء بلادنا العاملات والكادحات هو جزء من الواقع المزري للشعب المغربي، فهو ليس قدرا محتوما عليهن، بل هو نتاج للسياسات القمعية والتقفيرية للنظام المخزني السائد الخادم الأمين للبرجوازية الاحتكارية الطفيلية والملاكين الكبار والرأسمال الإمبريالي والصهيوني. وبالتالي فإن الخروج من هذا الواقع مرتبط بمعركة التغيير من أجل التحرر الوطني والديمقراطية. وهذه مسؤولية جميع القوى الثورية والديمقراطية المناضلة المؤمنة بالتغيير الحقيقي، وضمنها التنظيمات النسائية الديمقراطية والتقدمية التي يجب أن تنتقل من حالة النخبوية والهامش إلى معمعان الصراع الطبقي عبر الارتباط بالعاملات والكادحات والمساهمة في تنظيمهن وتأطيرهن ونشر الوعي الطبقي التقدمي وسطهن والانخراط ودعم معاركهن التي تزداد قوة واتساعا في مختلف المجالات والمناطق مثلما هو الحال للمعارك البطولية لعاملات وعمال سكوميك بمكناس ونساء حراك فكيك والعاملات الزراعيات في الجنوب والنساء السلاليات.... وفي خضم ذلك بناء حركة نسائية تقدمية ذات عمق جماهيري قادرة على الدفاع عن مكتسبات النساء وانتزاع مطالبهن كجزء من النضال العام للشعب المغربي من أجل الديمقراطية والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة.

ويبقى الرهان الأساسي لتحرر النساء من الاستغلال والاضطهاد على المستوى الاستراتيجي مرتبط بتحرر المجتمع من نظام الاستغلال والاضطهاد الرأسمالي وبناء المجتمع الاشتراكي حيث الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية بين النساء والرجال. ولن يتحقق ذلك في بلادنا إلا ببناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين لتأطير وقيادة شعبنا، نساء ورجالا، نحو إنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية على طريق الاشتراكية والشيوعية.

فلا تحرر للمرأة بدون تحرر المجتمع ولا تحرر للمجتمع بدون تحرر المرأة.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 /104

النهج الديمقراطي العمالي يدين بشدة المجازر المروعة للمليشيات الإرهابية في الساحل السوري ويجدد تضامنه مع الشعب السوري من أجل تقرير مصيره وتحرير بلاده

قامت المليشيات الإرهابية التي استولت على السلطة في سوريا، المسخرة والمؤطرة من طرف المخابرات التركية والأمريكية والصهيونية، بمجازر مروعة في حق المدنيين السوريين وخاصة في منطقة الساحل وجبال اللاذقية، شملت عمليات القتل الجماعي والاعدامات الميدانية وحرق المنازل والنهب والتهجير القسري لسكان العديد من القرى ...وقد ذهب ضحيتها لحد الآن حوالي 1000 من المواطنين، حسب تقارير بعض المنظمات الحقوقية، منهم عدد كبير من الأطفال والنساء.

إننا في المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، إذ نعبر عن إدانتنا الشديدة لهذه المجازر الإرهابية المروعة في حق سكان منطقة الساحل وجباله وغيرها من المناطق والتي تتم وفق خطط ممنهجة لترهيب وإخضاع الشعب السوري، فإننا نؤكد على ما يلي:

-نحمل مسؤولية هذه المجازر الرهيبة للدول الداعمة والراعية لهذه العصابات الإجرامية وعلى رأسها تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والرجعيات الخليجية، وللمنتظم الدولي المتواطئ مع النظام الجديد في سوريا والذي كان قادته، إلى وقت قريب، على قائمة الإرهابيين على الصعيد الدولي.

-إن ما تعرضت له سوريا هو غزو تركي أمريكي صهيوني تم تنفيذه بواسطة مليشيات تكفيرية إرهابية في إطار المخطط الإمبريالي الصهيوني الرجعي لتقسيم سوريا إلى كانتونات طائفية متصارعة وتعميم الفوضى فيها وتحويلها من دولة وطنية داعمة للمقاومة إلى دولة تابعة مجزأة فاشلة وحليفة للكيان الصهيوني.

-ندين بشدة الاحتلال التركي الأمريكي الصهيوني لأجزاء واسعة من سوريا في ظل تواطؤ وصمت وخيانة العصابة الحاكمة التي توجه أسلحتها لتقتيل السوريين عوض توجيهها ضد العدو الصهيوني الذي أصبح على مشارف العاصمة دمشق، ودمر معظم القدرات العسكرية والعلمية والاستراتيجية للدولة السورية، ويمارس أبشع أنواع الاعتداءات والانتهاكات في حق المواطنين السوريين في المناطق التي يحتلها.

-نندد بالتعتيم والتضليل الإعلامي حول هذه الجرائم البشعة ضد المدنيين العزل بهدف التغطية عليها أو تبريرها بدعوى ملاحقة «فلول النظام السابق» كما تسوق لذلك الأبواق الدعائية والقنوات الخليجية الرجعية.

-نجدد تضامننا مع الشعب السوري في نضاله من أجل تقرير مصيره وتحرير بلاده من الاحتلال الأجنبي وفرض وحدتها وسيادتها على كافة أراضيها في إطار نظام وطني حر وديمقراطي.

-نجدد الدعوة للقوى الوطنية والديمقراطية والثورية السورية لتوحيد صفوفها وبناء جبهة وطنية ديمقراطية للنضال من أجل تحرر الشعب السوري وتقرير مصيره بعيدا عن الأجندات الأجنبية. كما ندعو جميع القوى المناضلة في منطقتنا وعبر العالم لدعم نضال الشعب السوري وفضح المخططات الامبريالية الصهيونية الرجعية التي تستهدف بلاده ومستقبله.

المكتب السياسي
10 مارس 2025.

القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي

بيان بمناسبة اليوم الأممي للنضال من أجل حقوق المرأة 8 مارس 2025

يخلد القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بالمغرب، اليوم الأممي للنضال من أجل حقوق المرأة الذي يصادف 8 مارس من كل سنة وذلك تحت شعار "من أجل حركة نسائية يسارية وكفاح مستمر حتى التحرر والمساواة" للتأكيد على الدور النضالي الهام الذي يجب أن تلعبه النساء اليساريات والماركسيات، والماركسيات اللينينيات المغربيات انطلاقا من موقعهن الطبقي المناقض والمناهض للنظام الرأسمالي التبعي، من أجل المساهمة في إحداث تغيير جوهري في ميزان القوى لصالح النضال الطبقي ببلادنا في أفق إحداث التغيير الثوري المفتوح على الأفق الاشتراكي، وذلك في إطار ربط جدلي لنضال الحركة النسائية المغربية بنضال الحركات النسائية التقدمية اليسارية والشيوعية على المستوى الأممي، ضد الإمبريالية وأنظمتها الرأسمالية المتوحشة التي تستنزف ثروات الشعوب وتخلق الحروب وتؤجج النعرات والتوترات في مختلف أنحاء العالم وتجهز على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

إن القطاع النسائي وهو يخلد هذه الذكرى العظيمة، فإنه:

• يستحضر نضالات وتضحيات النساء، وخاصة العاملات منهن، عبر التاريخ، والتي أطلقت شرارتها القوية مسيرة "خبز وورد"، التي نظمتها الآلاف من النساء العاملات في شوارع مدينة نيويورك الأمريكية سنة 1908، والتي ووجهت بقمع همجي من طرف قوات القمع الأمريكية، نتج عنه استشهاد العديد من العاملات وإصابة واعتقال المئات منهن، وقد شكلت هذه المسيرة التاريخية الانطلاقة الفعلية والقوية لتثبيت النضال النسائي ضد النظام الرأسمالي المتوحش وقوانينه الطبقية التي تكرس الاستغلال والاضطهاد الطبقيين ضد النساء بشكل عام وضد الطبقة العاملة بشكل خاص وعلى رأسها النساء العاملات والكادحات؛

• يؤكد بأن طريق النضال لا زال طويلاً وشائكاً نحو المساواة الحقيقية والفعلية التي لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل تحرر المرأة في إطار علاقة جدلية بتحرر المجتمع بأسره، وأن النضال من أجل حقوق النساء لا يختزل في مجرد مطالب نسوية، بل يتعداها إلى النضال الطبقي العام من أجل التغيير الشامل؛

• يقر بأن النساء تعانين من العنف بأشكال مختلفة ومن الاضطهاد المركب، ومن التفاوت في الأجور، ومن صعوبة الوصول إلى مناصب صنع القرار، وما تزال العديد منهن تجبرن على العمل الهش دون ضمانات اجتماعية وفي ظل شروط استغلال قاسية، في واقع تكرسه وتشرعنه العديد من القوانين التي تسمح بالإفلات من العقاب المتصل بالعنف ضد النساء وخاصة العنف الأسري.

وبناء على ما سبق، فإن القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي يدعو إلى:

• إقرار قانون أسرة مدني علماني وعصري شامل ينص صراحة على محاربة العنف ضد النساء، مع توفير آليات حماية فعّالة وملاجئ آمنة، ويضمن مساواة قانونية والفعلية بين الجنسين في جميع المجالات، وهو ما يفرض إلغاء كل المواد التمييزية في القانون الجنائي ومدونة الأسرة مع التنصيص، في مقابل ذلك، على تقاسم المسؤوليات الأسرية؛

• تمكين النساء اقتصاديا عبر ضمان فرص عمل لائقة، وحماية العاملات من شروط العمل القاسية وخاصة في القطاع غير المهيكل وفي القطاع الزراعي؛

. توفير تعليم علماني ديمقراطي شعبي موحد ومجاني، وثقافة مناهضة للعقلية الذكورية والتمييزية، بدمج مقاربة النوع في المناهج التعليمية ومحاربة الصور النمطية للمرأة في الإعلام؛

كما يجدد تضامنه التام مع نضالات النساء الكادحات والعاملات في العديد من المناطق بالمغرب (نساء حراك فكيك، النساء السلاليات، النساء المناهضات لسياسة الاستيلاء على الأرض والمتضررات من هدم المنازل، عاملات سيكوم سيكوميك، العاملات الزراعيات باشتوكة أيت باها، مربيات التعليم الأولي...)؛

وبهذه المناسبة أيضا، فإن القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

• يجدد تضامنه اللامشروط مع الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، ويحيي عاليا المرأة الفلسطينية على صمودها ومن خلالها كل الأسيرات ت المفرج عنهن ورفاقهن ورفيقاتهن القابعات في سجون الاحتلال؛

• يدعم نضال النساء في افريقيا عامة وفي السودان خاصة ضد التدخل الامبريالي في المنطقة؛

• يندد بالجرائم المروعة التي تتعرض لها النساء في سوريا على يد الميليشيات الإرهابية المسخرة من طرف المخابرات التركية والأمريكية والصهيونية؛

• يجدد الدعوة إلى تظافر جهود كل القوى التقدمية والديمقراطية إلى توحيد الجهود لبناء جبهة نسائية مكافحة ضد الاستبداد والاستغلال الطبقي وكل مظاهر الاضطهاد.

عن المكتب الوطني القطاع النسائي
08 مارس 2025

في بيان "مغربيات ضد التطبيع" بمناسبة 8 مارس:

الأسيرات الفلسطينيات: صمود يتحدى الأسر وتحرير يجسد النصر

تحيي نساء العالم، وكافة شعوبه، اليوم العالمي لحقوق المرأة . 8 مارس . هذه السنة في سياق دولي ميزته ما عاشه الشعب الفلسطيني من حرب إبادة شنيعة شنها الكيان الصهيوني المحتل عليه في قطاع غزة، وانتصار المقاومة بعد 15 شهرا من الصمود الأسطوري لعبت فيه النساء دورا خلاقا، خاصة أنهن الأكثر استهدافا من هذه الحرب الطاحنة التي واجهنها بصبر وثبات، رغم التضحيات الجسام التي قدمنها من أرواحهن وأرواح أطفالهن، الذين شكلن بمعيتهم الأغلبية الساحقة من الضحايا، بلغت 70% من الشهداء والشهيدات.

لقد استهدف الاحتلال المرأة الفلسطينية لما لعبته من دور في صمود شعبها، ليس خلال الحرب فحسب، بل في وجه الآلة الصهيونية خلال المائة سنة الماضية كلها. لقد أفشلت النساء مخطط الحركة الصهيونية المبني على مقولة "الكبار سيموتون والصغار سينسون". إن استهداف النساء لتطويع الشعوب سياسة استعمارية معروفة لكنها لم تفلح في تطويع الشعب الفلسطيني ولا في إضعاف نساءه، رغم فظاعة ما مورس ويمارس عليهن – وخاصة الأسيرات منهن. من جرائم حرب فضحتها المحررات في غزة، وفي كل الأرض الفلسطينية، الآن كما في السابق.

إننا في "مغربيات ضد التطبيع"، إذ نخلد اليوم العالمي لحقوق المرأة تحت شعار "الأسيرات الفلسطينيات : صمود يتحدى الأسر وتحرير يجسد النصر"، لا نملك إلا أن ننحني إجلالا وإكبارا لكافة شهيدات الشعب الفلسطيني وشهدائه، وننحني صمود أسيراته وأسراه، ونهنئ مقاومته الباسلة بانتصارها. كما لا يفوتنا الإشادة بالمساهمة القوية للشعب المغربي ،مع الحضور القوي للنساء، في الحركة التضامنية العالمية المساندة للشعب الفلسطيني، واستمراره دون هوادة في مناهضته للتطبيع بكل الأشكال، من أجل إسقاطه وتجريمه.

وبمناسبة هذا اليوم النضالي النسائي العالمي، الذي يعد رمزا لتضحيات النساء من أجل الكرامة وضد الاستغلال والعنف، فإننا في "مغربيات ضد التطبيع":

• نعبر عن اعتزازنا الكبير بالمرأة الفلسطينية الصامدة، المكافحة على كل الجبهات وبكل الصفات، والتي حملت السلاح منذ انطلاق الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني وشكلت نموذجا للمرأة المناضلة من أجل حرية شعبها وحقه في تقرير مصيره؛

• نسجل تضامننا مع المرأة الفلسطينية التي يستهدفها العدو الصهيوني أيضا كأم تلد وتربي المقاومين وتحمي القضية في وجه كل مخططات التصفية، وكزوجة أسير أو أخته أو بنته تدعمه وتسانده ؛

• نشيد بدور النساء الفلسطينيات في الحرب الديمغرافية التي يشنها الاحتلال الصهيوني، منذ عقود، ضد الشعب الفلسطيني، رغم ما تكلفها من تضحيات في واقع الحصار والحروب المتتالية وجرائم العدو ضد شعبهن التي لا مثيل لبشاعتها؛

• ننحني أمام إصرار النساء على حماية الحياة تحت واقع الدمار والخراب الذي اقترفته الآلة الحربية للعدو في غزة والضفة الغربية، وتشبثها بالأرض ورفض التهجير وبتعليم الأطفال فوق الأنقاض، ودعم خيار المقاومة كيفما كان الثمن؛

• ندين الجرائم المرتكبة ضد الأسيرات والأسرى الذين كانوا عرضة لسياسة انتقامية همجية يمارسها العدو الصهيوني في محاولة لكسر شوكتهم، وإذلال الشعب الفلسطيني عبرهن وعبرهم، ونحيي صمود الحركة الأسيرة في وجه جرائم الحرب هذه؛

• نحمل المنتظم الدولي مسؤولية الانتهاكات الجسيمة، والإبادة الجماعية التي تعرضت لها نساء وأطفال فلسطين في غزة، كما ندين صمته عن جرائم التطهير العرقي ومخططات التهجير ضد الشعب لفلسطيني، وعجزه أمام جرائم التعذيب والتنكيل التي مورست وتمارس من طرف الاحتلال ضد الأسرى والأسيرات؛

• نحيي عاليا الوقوف الشامخ لشعوب العالم في وجه الآلة الإعلامية الصهيونية، والدور البارز للنساء في ذلك، من خلال فضح الإيديولوجية العنصرية للكيان الصهيوني، وسياسته العدوانية الإجرامية، والإسهام في تحقيق حركة المقاطعة لمكتسبات متعددة.

إننا في "مغربيات ضد التطبيع"، كجزء من الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، إذ نشيد بالأدوار المهمة للجبهة في مساندتها لكفاح الشعب الفلسطيني، التي وضعت الشعب المغربي ضمن الشعوب الأكثر تحركا من أجل فلسطين وضد حرب الإبادة التي يشنها الكيان الصهيوني على شعبها، فإننا:

o نجدد إدانتنا للدولة المغربية المصرة على استمرار اتفاقات التطبيع المخزية والخطيرة على بلادنا ـ والتي تشكل دعما للعدو في حربه الإبادية ضد الشعب الفلسطيني ـ رغم الرفض العارم والشامل للتطبيع من طرف الشعب المغربي؛

o نستنكر استقبال مجرمي الحرب على أرض بلادنا، آخرهم المجندة التي حضرت بمراكش تحت

صفة وزيرة النقل بالكيان الصهيوني، ونحيي الرد الشعبي الميداني لسكان مراكش ضد حضورها؛

o ندين القمع المخزني المسلط على مناهضي التطبيع، واستمرار اعتقالهم وتعريضهم لمحاكمات جائرة بسبب مواقفهم، ونطالب بإطلاق سراحهم . وفي مقدمتهم المناضل الحقوقي رضوان القسطيط المعتقل بطنجة؛

o نعبر عن التضامن مع كل النساء المغربيات في نضالهن ضد القهر الاجتماعي وسياسات التفقير والقمع السياسي، باعتبار نضالهن هو نضال ضد الاستبداد والفساد ببلادنا، وهو واجهة من واجهات النضال ضد التطبيع ومن أجل فلسطين؛

o ندعو النساء المغربيات إلى المزيد من الانخراط الفعال في النضال ضد التطبيع في كل أشكاله ومجالاته، وخاصة منها معركة المقاطعة ا لتي تعد النساء فاعلا أساسيا فيها؛

o نوجه نداءا إلى المنظمات والتكتلات النسائية المغربية المناضلة إلى الانخراط في الحركة المناهضة للتطبيع وتخصيص قسط من برنامجها التوعوي والتعبوي والنضالي الميداني يوم 8 مارس، للدفاع عن حقوق المرأة الفلسطينية؛

o نؤكد على ضرورة تشكيل جبهة حقوقية نسائية دولية للترافع والدفاع عن حقوق المرأة الفلسطينية، بعد أن تأكد بالملموس أن النساء والأطفال هم المستهدفون الرئيسيون من هذه الحرب القذرة باعتبار المرأة والطفل يشكلان الخطر الاستراتيجي الذي يهدد الكيان الصهيوني في وجوده واستمرار احتلاله لأرض فلسطين.

"مغربيات ضد التطبيع": الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع
الرباط في 8 مارس 2025

القصيبة:

مقاطعة شراء الأسماك احتجاجا على الغلاء

عرفت بلدة القصيبة بنواحي بني ملال مقاطعة شراء الأسماك كأسلوب للاحتجاج على الارتفاع الصاروخي لاثمنة هذه المادة وباقي المواد الغذائية. وجاء في بيان صادر عن مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالقصيبة:

تابع الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بقلق كبير، من خلال بعض اعضاء وعضوات الفرع ومصادر أخرى، ما اعتبر الحدث الأبرز الذي عاشت على إيقاعه ساكنة القصيبة يوم الخميس الماضي (اليوم الأسبوعي المخصص لبيع الاسماك). يتعلق الأمر بحملة مقاطعة مواطنين ومواطنات ل»شراء الأسماك» بمختلف أنواعها وبصفة خاصة نوع «السردين» منه، النوع الأكثر مبيعا والاكثر إقبالا عليه من طرف كل الشرائح الإجتماعية الفقيرة. المقاطعة التي سببها الرئيسي هو الغلاء الفاحش لكل المواد الأساسية وغير الأساسية، الغلاء الذي اصبح مزمنا وبنيويا طال كل مناحي الحياة كما طال كل المواد الأساسية من زيوت وزبدة ولحوم حمراء وبيضاء، وقمح وشعير وخضر وفواكه و...) لتنضاف اليها أيضا اثمان الاسماك وخاصة « السردين» الذي هو الآخر لم يسلم من الغلاء الفاحش (حتى في الفترات التي تكون فيها هذه المادة متوفرة بكثرة،) الغلاء الفاحش الذي يفرضه جشع ومزاجية الوسطاء والبائعين على حد سواء ، الذين لا يهمهم سواء الربح الفاحش في غياب تام لمختلف السلطات الضبطية والزجرية ولجن مراقبة الجودة والغش ، المنوطة بهم مهمة ضبط الأثمان و حماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات .

بعدما وجد المستهلكون /ات أنفسهم «عرايا» وجها لوجه في مواجهة الجشع والغلاء، لجميع المواد القابلة للبيع بدون استثناء قرروا بشكل تلقائي وعفوي ان يأخذوا زمام مبادرة الدفاع عن غذاءهم وغذاء ابناءهم بأنفسهم، عبر البدء بمقاطعة شراء الاسماك.

وطبعا سيصبح المستهلكون والمستهلكات مضطرين لمواجهة الغلاء و معه «ممثلي السلطة «الذي حجوا إلى عين المكان متأخرين، كعادتهم، محاولين إجهاض حملة المقاطعة تلك، مستعملين كل الأساليب، من ترغيب و تخويف وتحذير و»تهكم»، على أمل ثني المواطنين عن مقاطعتهم تلك.

لكل ما سبق فإن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تعلن لمن يهمهم الأمر ولعموم الرأي العام مايلي :

1. تضامننا المطلق واللامشروط مع نضالات ساكنة القصيبة والنواحي، السلمية و المشروعة ، دفاعا عن غذائها وغذاء ابناءها ، ودفاعا عن قدرتها الشرائية التي تدهورت بشكل مريع في الآونة الأخيرة، حتى أصبح شبح المجاعة « يلوح في الأفق ويتهدد حياة الفئات الفقيرة والكادحة.

2. تدق ناقوس الخطر، وندعو المسؤولين ومختلف السلطات إلى العمل على تحريك لجن مراقبة الجودة ولجن زجر الغش في المواد و التلاعب في الأسعار ، بشكل دائم ، بدل تحريكها في « شهر رمضان» فقط كما هو معمول به في « القصيبة».

3. تطالب بتحريك (بشكل دائم) لجن حفظ الصحة والسلامة لمراقبة جودة اللحوم والاسماك والحليب و الزيوت وغيرها من المواد، (المواد الغذائية وغيرها وخاصة تلك الموجهة للأطفال) التي تعرض لمدة طويلة، في السوق الأسبوعي ، تحت تأثير أشعة الشمس الحارقة ، دون رقيب في استهتار سافر بصحة المستهلكين .

4. نحمل السلطات بالقصيبة مسؤولية التلاعب في توزيع « قفف رمضان» ومختلف المواد الغذائية التي يجب إيصالها إلى مستحقيها الحقيقيين ممن هم في حاجة ماسة اليها بسبب الفقر والبطالة والهشاشة. وسنعمل على فضح كل من تورط في جعل تلك القفف الموجهة للفقراء، مطية للربح على حساب معاناتهم، أو أولائك الذين يستعملون « القفف الرمضانية» لشراء الولائات لاستخدامها في فترات الإنتخابات .

5. تذكر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، المسؤولين بمختلف مستوياتهم ان الفقر والهشاشة والبطالة والغلاء ومختلف الآفات لها جذور عميقة في السياسات العمومية المتبعة في بلادنا منذ عقود من الزمن كما نطالبهم (المسؤولين) باتباع سياسات عمومية كفيلة باجتثاث كل تلك الآفات من جذورها، عوض الرهان على المقاربة « الإحسانية» التي عمرت طويلا دون التقدم على درب القضاء على الفقر والبطالة والهشاشة والغلاء و...

6. تعبر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عن استعدادها الدائم ل فضح والتصدي لكل خروقات حقوق الإنسان ، التي يتوصل بها الفرع.

عن المكتب
القصيبة: السبت 8 مارس 2025

وجدة:

وتستمر معركة عمال شركة النقل «موبليس»

يخوض عمال ومستخدمو شركة النقل الحضري «موبيليس» بوجدة، إلى جانب المكتب النقابي لمستخدمي النقل الحضري المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، إضرابًا مفتوحًا عن العمل مستمرًا منذ أكثر من 16 يومًا، بما في ذلك أربعة أيام من شهر رمضان. هذه الحركة الاحتجاجية غير المسبوقة تعكس رفضًا صريحًا للخروقات والتجاوزات التي تمس حقوق العمال المهنية والاجتماعية، وتترجم عبر سلسلة من الاعتصامات والوقفات والمسيرات الاحتجاجية، احتجاجًا على طريقة تعامل الشركة مع الحقوق الشغلية التي يجب توفيرها للعمال.

يعرف الوضع الاجتماعي تراجعًا ملحوظًا وتصاعدًا للهجوم على الحقوق الأساسية للطبقة العاملة وعموم الكادحين، في ظل استغلال واضح لما يسمى بـ»النموذج الجديد للنقل الحضري بوجدة». ويجري تمرير حزمة من القوانين التراجعية، أبرزها قانون الإضراب، إلى جانب اتخاذ إجراءات تقييدية تمنح أرباب العمل الضوء الأخضر للتخلص من العمال عبر الطرد والتسريحات الجماعية، مع التنصل من الالتزامات الاجتماعية واللجوء إلى المتابعات القضائية.

ورغم الوقفات الاحتجاجية والمسيرات والاعتصامات، يواصل مسؤولو شركة «موبيليس» تجاهلهم السافر للقوانين المنظمة لمجال الشغل، في انتهاك واضح للحقوق المشروعة للعمال. هذا الوضع يثير تساؤلات جدية حول دور المجلس الجماعي، باعتباره الجهة المسؤولة عن تخطيط وتنظيم خدمات النقل الحضري، وضرورة التزامه بتحسين جودة هذه الخدمات وتلبية احتياجات الساكنة.

وفي ظل استعداد المغرب لتنظيم كأس العالم، تبرز أهمية تحسين وضعية قطاع النقل الحضري، حيث تُعد جودة خدمات النقل والبنية التحتية عنصرًا أساسيًا في إبراز صورة البلاد أمام الزوار والسياح. فلا يمكن ربط حدث عالمي بهذا الحجم بحافلات متهالكة وبنية تحتية متردية، إذ إن السائح الذي سيزور البلاد لن يقتصر تفاعله على متابعة مباريات كرة القدم فقط، بل سيستعمل وسائل النقل العمومي ويُعاين عن قرب مستوى الخدمات المقدمة.

وفي هذا الإطار، يصبح لزامًا على المسؤولين، وفي مقدمتهم الجهات الحكومية المعنية بالتدبير المفوض، تفعيل التوجهات الحكومية الرامية إلى تأهيل المقاولة المغربية، باعتباره ورشًا استراتيجيًا مستعجلًا لبناء مغرب حديث وعصري.

أمام هذا الوضع، يظل السؤال المطروح: ما العمل؟ وكيف يمكن تصحيح هذا المسار، وضمان احترام حقوق العمال، وتطوير خدمات النقل الحضري بما يستجيب لتطلعات الساكنة وانتظارات المرحلة

نقابي:
وجدة. 5 مارس 2025

الرباط:

فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان يدين عملية هدم مساكن بحي المحيط والمناطق المجاورة له ويطالب بالتوقف الفوري عنه والتعويض عن الضرر

تشاهد منذ عدة أسابيع، بعض المناطق في حي المحيط بالرباط، خاصة دوار العسكر، عمليات هدم لمحلات ومنازل العديد من المواطنين تقودها السلطات المحلية، موازاة مع قيامها بإشعار سكان مناطق أخرى في نفس الحي والأحياء المجاورة بضرورة إخلاء محلاتهم ومنازلهم والرحيل عن تلك المناطق، إلى جانب دفع ملاك العقارات المذكورة، بطرق احتيالية، للانخراط في عمليات بيع لصالح بعض المستثمرين الإماراتيين والخليجيين الآخرين.

إننا في المكتب المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، وبالنظر لخطورة الآثار الاجتماعية والحقوقية العامة الناجمة، والتي قد تنجم من جراء عمليات هدم المساكن، وترحيل ساكنة حي المحيط والمناطق المجاورة لها، نعلن ما يلي:

أولا، إدانتنا الشديدة لكل ما تعرض له المواطنون والمواطنات القاطنون بالمناطق التي طالها الهدم والترحيل، من ضغوطات وترهيب وترغيب وتشريد من طرف السلطات المحلية؛

ثانيا، مطالبتنا السلطات المحلية بالتوقف الفوري عن عمليات الهدم والترحيل وكل أشكال الضغط التي مورست عليهم قصد التخلي عن مساكنهم ومحلاتهم، وتقديم كل التوضيحات لعموم الرأي العام المحلي حول الموضوع وحول مشاريع التهيئة بالمنطقة؛

ثالثا، تثميننا ودعمنا لكل المبادرات المساندة للأسر والمواطنين، ضحايا هدم المحلات والمساكن، مع تأكيد عزم الجمعية المغربية لحقوق الإنسان واستعدادها لمؤازرتهم والوقوف إلى جانبهم بكافة الوسائل القانونية دفاعا عن حقهم في السكن بوقف الهدم والترحيل مع التعويض عن الضرر؛

عن مكتب الفرع
الرباط 09 مارس 2025

الهيئة المغربية لمساندة المعتقلين السياسيين ـ هَمّ ـ
تحذر من الاتجاه الخطير للقمع المنهجي للرأي والتعبير، وللعقاب الجماعي، وعدم مراعاة قدسية حقوق الطفل

عقدت السكرتارية الوطنية للهيئة المغربية لمساندة المعتقلين السياسيين . هَمّ . اجتماعا عن بعد، يوم الإثنين 03 مَارس 2025، ناقشت خلاله القضايا المرتبطة بحرية الرأي والتعبير وحالات الاعتقال السياسي التي تتابعها، والحالات الجديدة المعروضة عليها، وبعد الاستماع إلى تقارير اللجان الوظيفية والموضوعاتية والاطلاع بشكل دقيق على القضايا المرتبطة بمجال عمل الهيئة تم تسجيل ما يلي:

– تعبر هَمّ عن قلقها بخصوص إقدام القاضية المكلفة بالأحداث على اعتقال الطفلة ملاك الطاهري، ابنة أخت اليوتوبر هشام جريندو، التي تبلغ من العمر 13 سنة والتي تعاني من مرض مزمن حسب ما تناقلته العديد من الأخبار، وإيداعها بمركز حماية الطفولة المحروسة، واعتقال أخيها ووالديهما. وإذ تعلن الهيئة المغربية لمساندة المعتقلين السياسيين عن متابعتها لهذه القضية من طرف عدد من المحامين القانونيين في أفق تكوين الرأي الحقوقي السليم بخصوصها، فإنها تشجب بشدة اعتقال طفلة قاصر وسلبها من حريتها بتهم سريالية كما ورد في بلاغ النيابة العامة، وهو خرق سافر لمقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي صادق عليها المغرب سنة 1993، وتطالب بتسليمها فورا لأحد أفراد عائلتها في انتظار سراح والديها، كما ترفض هَمّ مثل هذه المحاكمات ذات الطبيعة الانتقامية من مدونين مغاربة داخل وخارج الوطن كما حدث خلال سنوات الجمر والرصاص؛

– إدانة الحكم القضائي الجائر الذي صدر عن المحكمة الزجرية بعين السبع ضد منسق الهيئة المغربية لمساندة المعتقلين السياسيين . هَمّ . فؤاد عبد المومني والقاضي بإدانته بستة أشهر حبسا نافذة وغرامة مالية قدرها 2000 درهما، وتعتبر هذا الحكم انتقاما واضحا منه بسبب الآراء التي عبر ويعبر عنها بخصوص الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحقوقي للوطن؛

– شجب استمرار اعتقال المدونين بسبب ما يعبرون عنه من آراء مناهضة للتطبيع وانتقاد تخاذل الأنظمة العربية كما حدث للمواطن محمد بوستاتي الذي انتقد في عدة تدوينات مواقف النظام الحاكم بالسعودية وتواطؤه مع الكيان الصهيوني ضد مناصرة القضية الفلسطينية العادلة، وهو يحاكم اليوم في حالة اعتقال أمام المحكمة الابتدائية بخريبكة طبقا لمقتضيات الفصل 2-447 بطلب من المباحث العامة التابعة للسلطات السعودية كما ورد في محضر المتابعة المتعلق بهذه القضية، ومن المنتظر أن يعرض على المحكمة في جلسة ثانية يوم الإثنين 10 مارس، وتطالب هَمّ بإطلاق سراحه فورا ما دام أن دواعي الجهات الأمنية المغربية والسعودية مرتبطة بوقائع ينظمها قانون الصحافة والنشر وليس القانون الجنائي؛

– إدانة رفع محكمة الاستئناف بمراكش يومه الثلاثاء للعقوبة ضد الناشط المدني المدافع عن ضحايا زلزال الأطلس سعيد أيت مهدي من 3 أشهر إلى سنة حسبا نافذة وتحويل البراءة للمتابعين الثلاثة الآخرين إلى الإدانة والسجن النافذ أربعة أشهر لكل واحد منهم، في الوقت الذي كنا ننتظر فيه تحريك المتابعة ضد المسؤولين عن عدم الالتزام بما تم الإعلان عنه لإنصاف عدد كبير من ساكنة الحوز والمناطق المتضررة من الزلزال منذ بداية شتنبر 2023.

واعتبارا لهذه الحالات وغيرها، تطالب هَمّ بالوقف الفوري للمتابعات في حق كَافة المعتقلين السياسيين والمتابعين بسبب آرائهم، وإطلاق سراح المعتقلين منهم، واستبعاد مقتضيات القانون الجنائي في كافة قضايا الرأي والتعبير.

الرباط في 4 مارس 2025

هيآت سياسية وجمعيات مغاربية بأوروبا وكندا
تندد بتصاعد آلة القمع وتوظيف القضاء وأجهزة الأمن لإخراس الأصوات المعارضة

نحن، الموقعين أسفله، نتابع بقلق بالغ وتيرة القمع والملاحقات القضائية التعسفية التي تستهدف الأصوات المعارضة والمنتقدة، لسياسات الدولة المغربية ونستغرب لتصاعد القمع المنهجي الذي تنتهجه السلطات العمومية ضد المعارضين السياسيين والنشطاء الحقوقيين والمدنيين والصحفيين وكذلك المدونين على وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي هذا الصدد نضم صوتنا لكل الاصوات الحرة الوطنية والدولية لاستنكار هذه الحملات القمعية التي تشكل انتهاكا صارخا للحقوق الأساسية للإنسان المتعارف عليها دوليا، وتتنافى مع المبادئ الديمقراطية.

ومن بين الحالات التي تثير استنكارنا :

1- الحكم على الناشط الحقوقي فؤاد عبد المومني، رئيس الهيئة المغربية لمساندة المعتقلين السياسيين، بستة أشهر سجنا نافذة، وذلك لمجرد تدوينة على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك. هذا الحكم يمثل انتهاكا صارخا لحقوق التعبير والرأي، وهي حقوق مكفولة بموجب كافة العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي وقع عليها المغرب،وسجنه ومحاكمته هو جزء من مسلسل قمعي طويل يستهدف كل من يطالب بالحقوق الأساسية والكرامة الإنسانية.

2- رفع عقوبة الناشط المدني سعيد أيت مهدي، المدافع عن ضحايا الزلزال بمنطقة الحوز، من ثلاثة أشهر إلى سنة سجنا نافذة، بالإضافة إلى أحكام قاسية بحق ثلاثة متابعين آخرين في نفس الملف

3- استمرار اعتقال المدونين المناهضين للتطبيع رضوان قسطيط ومحمد بوستاتي.

4- اعتقال الطفلة ملاك الطاهري (13 سنة) وأسرتها، لمجرد انتمائهم لعائلة هشام جيراندو، صاحب قناة «تحدي»، التي تتعرض للملاحقة بسبب فضحها ملفات الفساد في أجهزة الدولة.

5- الحكم على الرفيق يوسف بنصباحية نائب الكاتب العام للهيئة المغربية لحقوق الإنسان بسنة موقوفة التنفيذ و110000درهم كغرامة.

نحن نرى أن هذه المحاكمات السياسية محاولة مكشوفة ومفضوحة لإسكات الأصوات الحرة وإفراغ النضال السياسي والحقوقي من مضمونه ،واستمرار هذه السياسات القمعية يعيق تقدم البلد ويعيق مسار الإنتقال الديمقراطي الحقيقي الذي يتطلع له الشعب المغربي.

إننا إذ نعبر عن تنديدنا بتصاعد آلة القمع وتوظيف القضاء وأجهزة الأمن لإخراس صوت المعارضة والمعارضة لسياسات التسلط والفساد في مفاصل الدولة، ندعو إلى :

× إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم معتقلي حراك الريف والنشطاء الحقوقيين والمدونين وكل معتقلي الرأي والتعبير بالمغرب.

× وقف كافة أشكال الملاحقات القضائية التعسفية التي تستهدف النشطاء الحقوقيين والمعارضين السياسيين.

× ضمان حرية التعبير والتجمع السلمي واحترام حقوق الإنسان كما تنص عليها المواثيق الدولية.

× احترام حقوق الإنسان كما هي منصوص عليها في المواثيق الدولية التي وقعت عليها الدولة المغربية.

إننا نؤكد أن استمرار هذه السياسات القمعية لن يؤدي إلا إلى تعميق الأزمة السياسية والحقوقية في المغرب،وندعو السلطات المغربية إلى التوقف عن استخدام القضاء والأمن كأدوات لقمع المعارضة، والعمل على بناء دولة تحترم حقوق مواطنيها وتضمن لهم العيش بكرامة وحرية.

ونحن من جهتنا سنواصل دعمنا للحراك الحقوقي والديمقراطي في المغرب ،وسنرفع صوتنا عاليا في المؤسسات الأوروبية ومختلف المحافل ووسائل الإعلام الدولية لفضح هذه الإنتهاكات،ونؤكد أخيرا أن النضال من أجل الحرية والكرامة لن يتوقف ،وسنبقى أوفياء لقيم العدالة والمساواة التي نؤمن بها.

الجمعيات و الإطارات الموقعة :

×المركز الأورومتوسطي للهجرة و التنمية بهولندا.
×جمعية العمال المغاربة بهولندا KMAN.
×الحزب الاشتراكي الموحد بهولندا.
×حزب النهج الديمقراطي العمالي – جهة أوروبا الغربية.
×فيدرالية اليسار الديموقراطي بفرنسا.
×المبادرة المغربية لحقوق الانسان بهولندا.
×الجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع بلجيكا (لجنة الرئاسة).
×جمعية العمال المغاربيين بفرنسا ATMF.
×جمعية المغاربة بفرنسا AMF.
×اتحاد العمال المهاجرين التونسيين بفرنسا UTIT.
×منظمة من أجل احترام الحريات و حقوق الانسان بتونس CRLDHT.
×الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان CS-LADDH.
×جمعية الحراطين الموريطانيين بأوروبا AHME.
×مؤسسة المهدي بن بركة فرنسا،الذاكرة الحية.
×تنسيقية التضامن بين شعوب المتوسط،اسبانيا.
×جمعية الدفاع عن حقوق الانسان بالمغرب-فرنسا ASDHOM.
×المواجهة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان بفرنسا،RIPOSTE.
×علي بن سعد،أستاذ العلوم السياسية بجامعة باريس.

***Le forum tunisien pour les droits économiques et sociaux.**
***L'observatoire marocain des libertés publiques.**
***La fédération des tunisiens citoyens des deux rives,FTCR.**
***L'association Démocratique des tunisiens en france,ADTF.**
Forum Marocain des alternatives Sud-Canada

أي دور لمفتشية الشغل؟

يبدو أن هناك قلقًا كبيرًا بشأن الأوضاع التي تعيشها شركة النقل الحضري بوجدة، حيث يتم طرح تساؤلات حول التجاوزات التي تمس حقوق وكرامة العمال. من المهم أن نفهم من هو المسؤول عن هذه الممارسات، وضرورة وجود آليات فعالة للمحاسبة.

إن دور مفتش الشغل، كما ذكر، هو أساسي في مراقبة تطبيق القوانين المتعلقة بحقوق العمال. يجب أن يتمتع مفتشو الشغل بالاستقلالية والسلطة اللازمة للقيام بمهامهم بشكل فعّال، وذلك لضمان حماية حقوق العمال وضمان ظروف عمل عادلة وآمنة.

من الضروري أن يعمل المجتمع المدني والجهات المعنية على تعزيز الوعي حول حقوق العمال وضرورة محاسبة الشركات التي تنتهك هذه الحقوق. كما يجب أن تكون هناك آليات واضحة للتبليغ عن الانتهاكات، بما يضمن عدم إفلات المتجاوزين من العقاب.

إن بناء علاقات شغل متوازنة يتطلب تضافر الجهود بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة، وأرباب العمل، والنقابات، والمجتمع المدني. فعندما يتحمل كل طرف مسؤولياته، يمكن تحقيق بيئة عمل صحية تحترم حقوق العمال وتعزز العدالة والمساواة.

للأسف، كثيرًا ما تُطرح التساؤلات حول مدى جدية التحركات الحكومية أو المؤسسات المعنية في معالجة الانتهاكات. يتطلب الأمر:

يجب أن تكون هناك رغبة حقيقية من السلطات في مكافحة التجاوزات وحماية حقوق العمال.

تحتاج البلاد إلى آليات رصد وتقييم فعالة لضمان تطبيق القوانين وتوفير الحماية للعمال.

يجب توعية العمال بحقوقهم وكيفية المطالبة بها، مما يعزز من قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم.

يجب أن يكون هناك حوار مفتوح بين العمال وأرباب العمل والسلطات لضمان تحقيق المصلحة المشتركة.

إذا لم يتم اتخاذ خطوات جدية، سيظل السؤال معلقًا، مما يعيق التقدم نحو تحسين ظروف العمل وضمان حقوق العمال. من المهم أن تبقى القضايا المتعلقة بحقوق العمال في دائرة الضوء وأن تستمر المطالبة بتحسين الأوضاع.

نقابي

حان الوقت لتصحيح الأمور

فلسطين كلها تحتاج إلى التحرر من الاستعمار

علال الجديد

قبل وبعد الانتداب البريطاني على فلسطين 1922 و صولا الى 29 نونبر1947 تاريخ قرار الأمم المتحدة استنبات الكيان الصهيوني المدعو « دولة اسرائيل» على أرض فلسطين، لم تعرف هذه المنطقة لا سلاما ولا استقرارا بل أصبحت مسرحا دائما للصراع الفلسطيني-العربي / الاسرائيلي .وشهدت المنطقة أربعة حروب دموية وارتكبت أبشع الجرائم والمذابح والمجازر في حق الشعب الفلسطيني وموروست جميع أنواع الإبادة والتطهير العرقي وتسريع وتيرة الاستيطان وبناء جدار عازل وأصبح الفلسطينيون في سجن بسماء مفتوحة.

وبعد عملية طوفان الاقصى في 7اكتوبر 2023 وما تبعها من حرب إبادة في حق الشعب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة وما رافقها من تقتيل ودمار للبنية التحتية من منازل وطرق ومستشفيات ومدارس ومزارع وحقول وحصار وتجويع على مرأى ومسمع العالم ،

بدأ الناس عبر العالم و من مختلف الخلفيات، من اليسار إلى اليمين، سياسيين أو غير سياسيين، متدينين أو علمانيين ، شبابا وشيبا وكل الأحرار،وبعد انكشاف خداع الكيان للضمير العالمي بحجب الحقيقة عن رؤية مأساة الشعب الفلسطيني، يدركون أن الكيان الصهيوني أصبح أكثر عدوانية وانتحارية من أي وقت مضى، لا مكان له في الشرق الأوسط العربي الذي يسعى فقط إلى تنمية أكثر انسجامًا. إن حقيقة بناء دولة فلسطينية ديمقراطية تعددية واحدة بين البحر المتوسط ونهر الأردن يتطلب بالضرورة تفكيك الدولة اليهودية. دولة ديمقراطية واحدة لكل من يحبون هذه الأرض ويريدون بناءها معًا، في مواجهة الاقتراح الكاذب وغير القابل للتحقيق وزيف ادعاء خطاب السلام المخادع والمستحيل الذي يُروَّج له منذ سنوات: دولتان منفصلتان، إحداهما مسيطرة مدعومة غربيا، مسلحة بجنون، ومدعومة ماليًا، والأخرى صغيرة، مجزأة، ومندمجة في عالم عربي مُقسَّم.

دولة واحدة لجميع السكان من البحر إلى النهر:

يبدو أنه بعد أربع حروب، وانتفاضتين، وآلاف المجازر، ومئات الآلاف من عمليات التهجير، وتدمير آلاف المنازل والحقول، وعشرات الآلاف من المعتقلين في سجون الإحتلال، والعديد من المفاوضات/المناورات المسماة بهتانا «مؤتمرات السلام»، وغزة مبادة ومحاصرة حتى اليوم... لم يعد هناك مجال للوهم. كل شيء فشل بامتياز.

إن الدولة الفلسطينية، التي يُنادي بها من يريد إدامة الفصل العرقي على هذه الأرض، ما زالت غائبة. وما زالت المقاومة مستمرة وأقوى من أي وقت مضى والشعب الفلسطيني يُثبت مرارًا أنه لن ينحني أمام وعود الاحتلال الكاذبة بمنحه «قطعة أرض»، بينما كل فلسطين التاريخية ملك له.

هذا الشعب الجبار ورغم الضربات التي تلقتها مقاومته الباسلة والتكلفة الباهضة التي دفعها، لم يستسلم أبدا ومازال يلقن العدو دروسا في الصمود والتضحية بل أصبح رمزا للنضال العالمي. وهو واثق من عدالة قضيته، وأنه سيعيد بناء أرضه وهويته في نهاية المطاف، ويفشل جميع المخططات الاستعمارية للأمبريالية الغربية والامريكية وللكيان الصهيوني الهادفة الى تمزيق الشعب الفلسطيني والقضاء على المقاومة وتهجير سكان غزة وتشكيل شرق أوسط جديد ضعيف ومطبع.

ونحن في سنة 2025 وبعد كل هذه الحروب اخرها حرب الإبادة لقطاع غزة ، نعرف أن الحل الوحيد لإنهاء الاحتلال هو دولة واحدة ديمقراطية لكل السكان، متعددة الثقافات والأديان، من البحر إلى النهر. دولة فلسطينية علمانية غير عنصرية يتمتع فيها جميع المواطنين بنفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات ويعاملون على قدم المساواة كيفما كان انتماؤهم .

أما الاقتراح المخادع والمضلل لدولتين منفصلتين (قرار 181):

-إحداهما دولة إسرائيل (مستمرة في الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري، مسلحة بأسلحة دمار شامل، مدعومة غربيًا ماليا وسياسيا واقتصاديا).

- والاخرى دولة فلسطينية (مُجزأة، منزوعة السلاح، معزولة ومنفصلة عن غزة المحاصرة).

هذا الاقتراح غير واقعي ويستحيل تنفيذه.

لمحة تاريخية عن مصدر الصراع :

قرار الأمم المتحدة رقم 181 الذي تم التصويت عليه في 29 نوفمبر 1947، قسَّم فلسطين بموافقة 33 دولة (بما فيها الولايات المتحدة وفرنسا)، ورفض 13، وامتناع 10 (بما فيها بريطانيا). هذا القرار غير الشرعي والمفروض من طرف القوى العظمى آنذاك تسبب في النكبة ومشاكل للمنطقة لا حصر لها مازالت ماثلة امامنا الى يومنا هذا.

الشعب الفلسطيني (الشريك الأصلي) لم يُستَشار، والعالم العربي (تحت الاستعمار) لم يُسمح له بالتصويت .

وتضمن هذا القرار إقامة:

– دولة يهودية تغطي 15000 كلم مربع ل 558ألف يهودي و405 ألف عربي.

–دولة عربية تغطي 11500كلم مربع ل804 ألف و10 الاف يهودي.

–القدس وبيت لحم تحت الوصاية الدولية ل106ألف و100 ألف يهودي.

وهكذا يتضح أن الامم المتحدة خذلت أهم وأحد البنود الهامة في ميثاقها هو حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وهو مبدأ أساسي في القانون الدولي من خلال انشاء دولة مصطنعة على أرض شعب لا يمكن اقتلاعه من جذوره.

بعد انتهاء الانتداب البريطاني في14 مايو 1948، وفي اليوم التالي، أعلن الصهاينة دولة إسرائيل من جانب واحد. وفي 11مايو 1949،تم قبول اسرائيل عضوا في الامم المتحدة .دمَّر الاحتلال 380 قرية (مثل دير ياسين حيث قُتِل 300 مدني في أبريل 1948)، وهجَّر 700 ألف فلسطيني وغير المعطيات الديمغرافية على الارض. باختصار تم تفتيت فلسطين ،فلسطين الاجداد .وأصبحنا نميز بين الفلسطينيين من الداخل، وفلسطيني المناطق المحتلة عام 48 وفلسطيني المناطق المحتلة عام67 وفلسطيني الخارج (اللاجئون)وفلسطينيي الشتات.

القانون الإسرائيلي يمنح اليهود (حتي من لا صلة لهم بالأرض) الجنسية، بينما يُحرم اللاجئون الفلسطينيون (حتى المولدون فيها) من العودة.

لم يقبل الفلسطينيون ابدا هذا الوضع وقاوموا الاحتلال بعناد وتصميم.

إن تحرير فلسطين من البحر الى النهر وقيام الدولة الفلسطينية على أراضيها التاريخية وعاصمتها القدس ممكن ويجب الاصرار عليه منذ الان ورفض فكرة الدولتين على أرضها. ولن يتأتى ذلك إلا بدعم حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعودة اللاجئين الى ديارهم وتعويض من لا يعود وعودة اليهود الى ديارهم الاصلية في اروبا وامريكا واسيا وافريقيا.

المقاومة الفلسطينية:

موجودة دائمًا مادام الاحتلال قائما، لكنها تُوصَف بالإرهاب. انتفاضة 1987 (أطفال الحجارة، النساء المنتجات، مقاطعة المنتوجات الاسرائيلية...)، وانتفاضة الأقصى 2000 وتصاعد وثيرة المواجهات المسلحة بين الشعب الفلسطيني وقوات الاحتلال.

المقاومة بأشكالها (حتى العمليات الاستشهادية) حق مشروع، ولا يجوز انتقادها بينما العالم يصمت عن جرائم الاحتلال، بل يجب دعمها عالميا لأنها عادلة.

اللاجئون الفلسطينيون:

من أجل إقامة دولة واحدة على أرض فلسطين يعني بالضرورة احترام حق العودة (تنفيذ القرار 194) .ف 3.5 مليون لاجئ (30% في مخيمات) يعيشون مأساة إنسانية، حقيقية.

نزع سلاح الكيان الصهيوني أصبح عاجلا:

فإسرائيل تمتلك أسلحة الدمار الشامل ،أسلحة نووية (كشفها مردخاي فعنونو عام 1986) وكيمائية. مفاعل ديمونا (في النقب) يُنتج أسلحة تدميرية منذ 1966، وبدعم دولي. الجيش الاسرائيلي يستخدم غازات سامة (مُسبِّبة إجهاض النساء واختناق المدنيين) في حق الشعب الفلسطيني.

خاتمة :

منذ أكثر من 75 سنة والشعب الفلسطيني يناضل من أجل دولة ديمقراطية علمانية على كامل أرض فلسطين وعاصمتها القدس، رافضين كل التفاهمات التي تمت هندستها في ردهات الامم المتحدة، كامب ديفيد ، أوسلو1 ،أسلو2 ،خريطة الطريق وصولا الى صفقة القرن وحل الدولتين. كيف لبعض المنظمات والدول الغربية أن تدعو للتعددية الثقافية في أوروبا وتؤيد الفصل العرقي في فلسطين؟! إنه الغرب المنافق.

إن تحرير فلسطين من البحر الى النهر وقيام الدولة الفلسطينية على أراضيها التاريخية وعاصمتها القدس ممكن ويجب الاصرار عليه منذ الان ورفض فكرة الدولتين على أرضها. ولن يتأتى ذلك إلا بدعم حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعودة اللاجئين الى ديارهم وتعويض من لا يعود وعودة اليهود الى ديارهم الاصلية في اروبا وامريكا واسيا وافريقيا. فمعظمهم مازال يحمل جواز سفر بلاده التي أتى منها .وجميع حقوق الانسان الاخرى بما في ذلك إعلان أن الاحتلال الاسرائيلي غير قانوني، ويجب أن ينتهي فورا وبشكل كامل ودون قيد أو شرط.

تغول المخزن وعجز المعارضة
الأسباب والتداعيات

ج. حسن

تمكن المخزن من التغول واستولى على كل شيء، حيث أغلق الحقل السياسي وفقدت الممارسة السياسية من داخل المؤسسات الرسمية أي معنى، بل عمل على تمكين ثلاث مكونات من الأغلبية المطلقة في كل المجالس حتى تستطيع تمرير كل مخططاته اللاشعبية واللاديمقراطية، وعلى المستوى الاقتصادي استولى على كل مقدرات البلد بالحديد والنار وبالقوانين التي تنتجها مؤسساته الشكلية، ولإكمال قبضته، عمل على تمرير قوانين رجعية وتراجعية على راسها القانون التكبيلي للإضراب، هذا القانون الذي سيعطي الحق والإمكانية للباطرونا خادمته وللرأسمال الأجنبي في مزيد من استغلال واستعباد الطبقة العاملة، زيادة على هجومه على القدرة الشرائية لعموم الكادحين/ات من خلال تكريس اقتصاد الريع والاحتكار كما هو الشأن بالنسبة للمحروقات وفضيحة اللحوم والأسماك تحت مبرر حرية الأسعار، لكن السؤال المشروع. ما هي الأسباب التي جعلت النظام المخزني يصل إلى هذا المستوى من التغول وعدم الإكتراث بآراء الشارع

> **يؤكد النهج الديمقراطي العمالي مثلا في تحليلاته كون حزبي التقدم والاشتراكية والإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لم تعد تربطهما بالاشتراكية أي صلة، بل هما حزبان تمخزنا، مما يجعل أي عمل مشترك معهما هو انحراف عن خط الحزب وبالتالي بماذا يمكن تفسير النشاط المشترك معهما إلى جانب الحزب الاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار بمراكش مؤخرا؟ هل بهكذا أنشطة سنواجه المخططات المخزنية؟**

والقوى الفاعلة في المجتمع؟

إن الجواب على هذا السؤال يقتضي التمحيص في الوضع السياسي الراهن، وكيف ولماذا وصلنا إلى هذه الوضعية؟ وما هي مختلف العوامل التي ساهمت فيها؟ لابد للإشارة، بأن النظام المخزني لم يكن يجرؤ على عديد من قراراته، لو أن المعارضة بمختلف تلاوينها كانت في مستوى الأحداث السياسية، ففيما يخص التطبيع مثلا، فعندما استقبل الملك الراحل الحسن الثاني، الصهيوني موشي ديان في إفران سرا كان يهاب أن يعلم الشعب بذلك وينتقض ضده، وكذلك عند استقباله شمون بيرير، ولم يتجرأ على التطبيع العلني عكس ما يقوم به حاليا، حيث تمادى في التماهي مع الكيان الصهيوني في مختلف مجالات الحياة دون أي اعتبار لا لمشاعر المغاربة ولا للقوى المفترض أنها ممانعة.

لقد تمكن النظام المخزني من ترويض مختلف القوى المسماة معارضة عبر مختلف الآليات، إما عن طريق القمع والاعتقال كما فعل مع الحركة الاتحادية الأصيلة والحركة الماركسية اللينينية والطلبة القاعديين، أو من خلال التضييق، كما يفعل حاليا مع حركة العدل والإحسان والنهج الديمقراطي العمالي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان وغيرهم أو من خلال التدجين والإدماج في بنياته كما فعل مع العديد الذين التحقوا بالأحزاب الإدارية أو مؤسساته عبر ما يسمى المجتمع المدني أو عبر عزل ما تبقى عن أوسع الجماهير الكادحة من خلال اختراقها وزرع في أوساطها عناصر يكرسون في أوساطهم/هن ثقافة الواقعية والشروط الموضوعية وما إلى ذلك من ثقافة الانهزام وعدم المحاسبة والحرية المفترى عليها وعديد من المسلكيات الليبرالية والتي يمكن اعتبارها السم الذي يدس في أوساطنا من خلال مفاهيم ومسلكيات وخطابات، إنها أبعد من أن تساهم في أي تغيير حقيقي، وللتوضيح أكثر لابد من الإنطلاق من واقعنا كتنظيمات سياسية ونقابية وجمعوية ومن العلاقات بيننا كقوى تدعي أنها تطمح إلى التغيير وبناء مغرب آخر، مغرب الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ومن تطابق ممارساتنا مع برامجنا ومشاريعنا السياسية أو النقابية أو الحقوقية.

-1 في التحالفات أو التنسيق:

× يؤكد النهج الديمقراطي العمالي مثلا في تحليلاته كون حزبي التقدم والاشتراكية والإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لم تعد تربطهما بالاشتراكية أي صلة، بل هما حزبان تمخزنا، مما يجعل أي عمل مشترك معهما هو انحراف عن خط الحزب وبالتالي بماذا يمكن تفسير النشاط المشترك معهما إلى جانب الحزب الاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار بمراكش مؤخرا؟ هل بهكذا أنشطة سنواجه المخططات المخزنية؟

× فالنهج الديمقراطي العمالي انطلاقا من قناعاته وتحليلاته ساهم في تأسيس عديد من جبهات النضال وهي مسألة إيجابية لكن دون تقييم موضوعي ونضالي لهذا العمل الجبهوي، مما يعتبر في نظري هدرا للطاقات مع كل الاحترام للمتفانين/نيات لإنجاح هذه المبادرات.

أ- الجبهة الاجتماعية:

تعتبر الكنفدرالية الديمقراطية للشغل أحد مؤسسي الجبهة الاجتماعية، لكنها لم تلتزم يوما بمبادرات الجبهة رغم بعض بيانات المكتب التنفيذي لدر الرماد في العيون، بل في عديد من المحطات، يتخذ المكتب التنفيذي مبادرات أحادية مع كل مبادرة للجبهة، فبماذا يمكن وصف هذه الممارسات؟ ألا تصب في مصلحة المخزن؟ فماذا اتخذت الجبهة من قرارات لتصحيح الوضع؟ أم المفروض فينا عبادة الأوثان التي خلقناها لأنفسنا؟ إن هذا الخطاب ليس هدفه الدفع نحو الإنعزالية كما

> **... عمل على تمرير قوانين رجعية وتراجعية على راسها القانون التكبيلي للإضراب، هذا القانون الذي سيعطي الحق والإمكانية للباطرونا خادمته وللرأسمال الأجنبي في مزيد من استغلال واستعباد الطبقة العاملة، زيادة على هجومه على القدرة الشرائية لعموم الكادحين/ات من خلال تكريس اقتصاد الريع والاحتكار...**

قد يعتقد البعض وإنما لربط الخطاب بالممارسة ومن أجل فرز حقيقي في أوساط المعارضة. وهل يمكن لهذه الجبهة أن تحدث تغييرا في النسيج المجتمعي بتمثيلية التنظيمات المكونة لها؟ أم هذه الأشكال النضالية تتطلب إنزالا لكل التنظيمات المشكلة لها وخاصة النقابات التي تتوفر على قواعد واسعة وذلك من أجل رفع حرارة الغضب.

ب-الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع:

تشكلت هذه الجبهة كجواب علمي على تطبيع النظام المغربي مع الكيان الصهيوني الذي يعد طعنا في القضية الفلسطينية وربما استفادت من وحدة الصف الفلسطيني في غزة ومن القيادة المشتركة للمقاومة الفلسطينية، لذلك ضمت مختلف التنظيمات اليسارية والديمقراطية وحركة العدل والإحسان والهيأة المغربية لنصرة قضايا الأمة باستثناء القوى المندمجة في البنية المخزنية المزكية للتطبيع مع الكيان الصهيوني، لكن النوايا وحدها لا تكفي لاعتبار هذا العمل الجبهوي يسير في الطريق الصحيح، وقد أشار الأمين العام للنهج الديمقراطي العمالي في كلمته في المجلس الوطني الأخير للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وبشكل ديبلوماسي إلى عديد من أعطاب عمل الجبهة، فهل يعقل أن يغيب مناضلو/ات عديد من التنظيمات المكونة للجبهة عن أنشطتها في الفروع؟ وهل مقبول نضاليا أن تحضر عديد من التنظيمات بالتمثيلية في عديد من محطاتها النضالية؟ وهل دعم القضية الفلسطينية ومناهضة التطبيع يتمثل في الحضور في أحسن الأحوال كضيوف وليس كفاعلين/ات حقيقيين؟ وهل غياب الأغلبية الساحقة لشبيبات القوى اليسارية يصب في دعم القضية الفلسطينية؟ وأين المثقفون/ات والفنانين/ات في كل هذه المبادرات النضالية؟ فإذا كانت هذه النخب تتخلف عن التاريخ بتبريرات أقل ما يقال عنها أنها تصب في مصلحة الطبقات السائدة والنظام المخزني حتى لا نتهمها بالخيانة.

وهل فعلا يعي مجموعة من مناضلي/ات القوى المحسوبة على اليسار طبيعة الصراع الدائر في فلسطين ومركزيته في الصراع ضد الامبريالية والصهيونية حتى يساهموا في النضال الميداني بجانب حركة العدل والإحسان؟ أم يتخذون ذلك ذريعة للتواجد بالجانب الآخر من الصراع؟ وهل جماعة العدل والإحسان وتنظيماتها الموازية تدرك ضرورة عدم الفصل بين الصراع من أجل فلسطين والصراع في باقي الواجهات بنفس الحماس والعطاء؟

إن هذه الملاحظات المتناثرة لا تهدف إلى خلق الإحباط أو للتراجع عن النضال الجبهوي وإنما إلى عدم هدر الزمن السياسي في زمن التخطيط الامبريالي والمخزني. فالنظام لا يشتغل بالنوايا وإنما بالتخطيط ووضع الآليات والإمكانيات البشرية والمادية لكل مخطط ولا يتساهل مع من يتوانون في خدمة مصالحه، لذلك لا يمكن مواجهته بالنوايا أو بتصورات نظرية، لا تتحول إلى خطط وممارسة في الزمان والمكان، قابلة للقياس حتى تتمكن هذه التنظيمات من معرفة حجمها الحقيقي في الصراع. إن أمورا كثيرة ليست على ما يرام في صفوف اليسار، فلا اليسار الجذري قام بنقد ذاتي واتخذ مبادرات لإعادة ترتيب بيته لمواجهة التحريفية ولا اليسار الديمقراطي المتمثل في فيدرالية اليسار والحزب الاشتراكي الموحد يربط فعليا بين خطاباته وممارساته ووضح طبيعة العلاقة التي يمكن أن تربطه باليسار الجذري، خاصة النهج الديمقراطي العمالي. كل هذا الغموض لا يساهم في تأسيس جبهة ديمقراطية قوية واضحة الأهداف، وبالتالي يصبح عرقلة أمام تكوين جبهة شعبية واسعة لمواجهة المخططات المخزنية. هذا الغموض سيعيق أي حوار حقيقي مع جماعة العدل والإحسان وبالتالي القدرة على إقناع عموم الجماهير الكادحة من أجل الانضمام لهذه الجبهة الشعبية الواسعة القادرة لوحدها على تغيير موازين القوى لصالحها في أفق القضاء على المخزن وبناء نظام ديمقراطي حقيقي ذي الأفق الاشتراكي.

دور المرأة في الصراع الطبقي

ككل سنة احتفل العالم يوم 8 مارس باليوم العالمي للمرأة، وكعادتها قامت الدعاية الرأسمالية بتشويه مغزى هذه الذكرى العظيمة التي تجسد انخراط النساء في النضال من اجل تحررهن وتحرر شعوبهن من كل اشكال التمييز والاضطهاد. فهذا اليوم هو لحظة في تاريخ الحركة النسائية البروليتارية الطويل والمستمر، لحظة و وقفة لتذكير النساء والرجال معا بان العهد الذي اعتقد فيه الرجل تحمل النضال ضد الرأسمالية لوحدهم قد ولى وان انخراط النساء الى جانبهم في هذا الصراع الذي هو صراع طبقي، بعد ان اجبرتها ظروف العيش للنزول للعمل بخارج البيت، قد أصبح واقعا وضرورة، ما فرض على الرجال، ممن فرض عليهم بيع قوة عملهم، فسح المجال لانخراط رفيقاتهم من النساء للانخراط في النضال بداخل النقابات والأحزاب البروليتارية، ذلك لان بقائهن بعيدات، وهن العنصر الأكثر تضررا قانونيا واجتماعيا من نمط الإنتاج الرأسمالي القائم، هو امر ضار بهم جميعا.

تحرر المرأة رهين بانتفاء الاستغلال وكل اشكال الاستلاب في المجتمع

بوتبغي الحسين

يوم 8 مارس من كل سنة يتم الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، هذا اليوم الذي يعيد تذكير المجتمعات قاطبة بضرورة تحرر النساء، أي تحرر نصف هذه المجتمعات، هذا النصف الذي لا يزال يرزح أكثر من غيره تحت وطئة الاستغلال والاضطهاد ومن كل اشكال التمييز في ظل النظام الرأسمالي المعولم. فرغم التقدم العلمي في كل الميادين وخاصة في ميدان الإنتاج لا تزال المرأة تعاني من أبشع اشكال الاستغلال ومن انعدام المساواة في الاجر وتحرم من مناصب المسؤولية العليا وتظل فريسة للتحرش وغيره من اشكال التمييز والحيف في مجتمعات ذكورية توظفها الرأسمالية التي تحولت الى نيوليبرالية معولمة بهدف استمرارها وتجددها. وهذا الوضع الدوني الذي وضعت فيه النساء دفع بهن للتكتل وتشكيل حركات نسائية، أي حركات سياسية اجتماعية جعلت نصب اعينها الدفاع عن المرأة كانسان لديها حقوق ثابتة ومشروعة، هذه الحركات التي تجد جذورها في ثورات اجتماعية رفعت كشعارات لها قضايا التحرر والانعتاق، ومنها الثورة الفرنسية والثورة البلشفية وغيرها من الثورات الشعبية الكبرى.

ان الحركة النسائية رغم تعددها فهي في غالبيتها لا تقصي الرجل بل تدمجه في مشروعها وتضعه امام تحد كبير، تحدي تغيير علاقة الرجل بالمرأة وذلك بإقامة نظام سياسي اقتصادي واجتماعي وثقافي بديل، مجتمع يصون حقوق النساء والرجال، يقوم على الود والتكامل وتنتفي فيه كل اشكال الهيمنة والتمييز والاستغلال. هذا البديل المجتمعي مطروح بإلحاح خاصة بدول الجنوب حيث اضطهاد المرأة يتخذ اشكالا مأساوية. فغالبية النساء بدول الجنوب، خاصة بأفريقيا ودول الشرق الأوسط، يعانين من الفقر نتيجة لانعدام المساواة بالمجتمع ومن العنف الجسدي والجنسي ومن الاقصاء المبني على الجنس والنوع والانتماء الطبقي ومن الاستغلال المزدوج، اكان ذلك ببيت الزوجية او بأماكن العمل، ومن توظيف جسد المرأة كسلعة في سوق النخاسة وتكريس دونيتها بهدف تهميشها واحتقارها.

وغني عن البيان ان القضية النسائية لا تجد طرحها ومعالجتها الصحيحة الا في إطار النظرية الماركسية-اللينينية. ان هذه النظرية هي التي اوضحت بشكل سديد الجدور الطبقية لاستغلال واضطهاد المرأة وذلك من خلال كتابات قادة شيوعيين من أمثال ماركس وانجلز ولينين وغيرهم، وكذلك عبر تاريخ الأحزاب الشيوعية في إطار التجارب الاشتراكية المطبقة. لقد تناول هؤلاء القادة قضية المرأة باعتماد المنهج المادي التاريخي لتفسير جدور الاستغلال والاضطهاد الطبقي للمرأة وبينوا في نفس الوقت ان تحررها لا يمكن ان يندرج الا عبر تحرر المجتمع ككل. ويرجع الفضل لإنجلز في كتابه " أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة " لتوضيح جدور استغلال المرأة واضطهادها. هذا الكتاب بين انه لم يتم اخضاع النساء للتقسيم الجنسي للعمل الا مع نشوء المجتمع الطبقي، المجتمع الذي أفقد المرأة مكانتها الأساسية بداخل الجماعة وجعلها تخضع بالإكراه لسيطرة واضطهاد الرجل وحدد دورها في الأنشطة الثانوية والشؤون المنزلية. هذا التحول في الأدوار هو الذي عرفه انجلز بالهزيمة التاريخية للمرأة حيث استمر اضطهادها وتطورت اشكال هذا الاضطهاد مع توالي أنماط الأنظمة الطبقية. وارتكازا لهذا التحليل، اعتبر الفكر الماركسي ان النظام الرأسمالي كشكل متقدم من المجتمعات الطبقية التي عرفها تاريخ الإنسانية مسؤول على كل ما تعاني منه النساء من استغلال واضطهاد وذلك باعتماده على النظام البطريركي الذي تم توظيفه بعد تكييفه حتى يتناسب مع مصالح الرأسمالية والتي منها استعباد النساء خارج البيت في أماكن العمل وبداخلها لضمان إعادة انتاج قوة العمل.

انطلاقا من هذا الطرح واعتمادا لهذا الفهم، فالماركسية تنظر لقضية المرأة على انها من مهام البروليتاريا ذلك لان بناء مجتمع شيوعي، مجتمع تنتفي فيه كل الطبقات هو وحده الكفيل بالقضاء على كل اشكال الميز والاضطهاد الذي تعاني منه النساء. وبناء هذا المجتمع يستحيل من دون تحرير النساء لان العلاقة بين تحرير البروليتاريا وتحرير النساء هي علاقة جدلية وذلك ما توضح من خلال كافة حركات التحرر عبر التاريخ. فقضية المرأة هي قضية كل المجتمع ومسألة تحريرها شأنه كشأن الصراع الطبقي، يستحيل الذهاب به لأبعد مدى من دون المشاركة الفعالة لكل ضحايا الرأسمالية المعولمة في الصراع الى جانب المرأة. وهذا الارتباط الوطيد والجدلي بين التحررين، تحرر المرأة وتحرر البروليتاريا، بل تحرر الإنسانية جمعاء، سبق للقائدة الشيوعية الكسندرا كولونتاي ان وضحته في خطابها المشهور امام مؤتمر الأممية الشيوعية الثالث حيث أكدت ان تحرير المرأة من الظلم ومن العبودية لن يتم الا بقيام المجتمع الشيوعي ولذلك دعت الى النضال المشترك بين الجنسين في إطار الحركة البروليتاريا بهدف تحقيق ديكتاتورية البروليتارية كمرحلة انتقالية نحو بناء المجتمع الشيوعي حيث ستنتفي كل الفوارق وكل اشكال الاضطهاد والميز.

على هذا النحو تنظر الماركسية لقضية المرأة في ارتباطها الوثيق مع تحرير المجتمع ككل وبالتالي فلا يمكن فصل تحرير النساء عن تحرر المجتمع، كما ان تطور أي مجتمع يقاس بتقدم المرأة وتطور أوضاعها نحو الاحسن. فبخروج المرأة للعمل خارج البيت حقق المجتمع الإنساني تقدما كبيرا وخلق في نفس الوقت قاعدة اقتصادية جديدة لبناء شكل أرقي للأسرة وللعلاقات الاسرية كما فتح الباب واسعا امام النساء من اجل التنظيم والنضال لتحقيق مطالبهن. ومعلوم ان مهمة النضال ضد اضطهاد المرأة وتحقيق كل مطالبها هي مهمة الرجال ايضا، كما ان خروج النساء لمجال الإنتاج الاجتماعي في حد ذاته غير كاف بل يتطلب الامر ان تتحمل الدولة والمجتمع الخدمات التي تثقل كاهل النساء ومنها العناية بالأطفال والمسنين والعجزة كما يتطلب الامر إزالة الفوارق الطبقية وتقسيم العمل حسب الجنس. وبهذا الصدد وجب التنبيه الى ان قضية المرأة لا تنحصر في جانبها الاقتصادي فقط، بل وجب النظر اليها في جانبها الثقافي المتعلق بالبنية الفوقية أيضا.

ان قضية المرأة لها شق ثقافي لا يقل أهمية من الجانب الاقتصادي، ويتعلق الامر هنا بالصراع ضد الأيديولوجية التي تكرس دونية المرأة وتشرعن اضطهادها وكل اشكال التمييز ضدها، هذه الايديولوجية التي هي نتاج قرون خلت من القمع والاستبداد وبالتالي فلا مناص من مواصلة النضال أيضا على مستوى هذه الجبهة او البنية الفوقية للمجتمع. وعلى هذا الأساس فمن غير الصحيح التركيز فقط على التحرر الاقتصادي والنضال من اجل زوال المجتمع الطبقي بل لابد موازاة مع ذلك من خوض الصراع الفكري والثقافي الطويل النفس ضد هذه البنية الفوقية التي تكرس دونية المرأة. لابد من النظر الى قضية المرأة في ابعادها المختلفة، وفي هذا الإطار نشير الى ان ماركس وانجلز اشارا الى ان الاشتراكية توفر الظروف المادية والحقوقية الضرورية للمرأة، غير ان الاعتقاد بان الاشتراكية ستؤدي تلقائيا الى تحرر المرأة يبقى مجرد وهم. فماركس تطرق للاشتراكية بقدر كبير من الواقعية واعتبر انها ستخرج من احشاء النظام الرأسمالي وبالتالي فلابد ان تحمل سمات النظام القديم التي ستعيد انتاج عدم المساواة لفترة ربما قد تطول، لاسيما في البنية الفوقية التي تكرس الميز والاضطهاد في حق المرأة. خير دليل على هذا هو ثورة أكتوبر 1917 التي حققت كل مطالب الحركة النسوية بأوروبا لكن ظروف روسيا والحروب والحصار الذي عانت منه والفقر والبطالة التي واجهه المجتمع الروسي في تلك الفترة جعل من حق الطلاق بالنسبة للمرأة الروسية لتلك الفترة امرا شبه مستحيل وأدى تدهور أوضاع النساء الى العودة للدعارة كما أشار توني كليف الى ذلك في مؤلفه " نقد الحركة النسوية."

واقع المرأة العاملة/ الكادحة بالمغرب

أ . الزهرة

في كل بقاع العالم تتعمق الأزمة الهيكلية للنظام الرأسمالي وتنفضح همجيته، ويشهد العالم حاليا تصاعدا خطيرا ومتواصلا للنزعة العدوانية للقوى الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. في ظل هذا السياق الدولي والإقليمي وتأثيراته الراهنة على الأوضاع في بلادنا تتفاقم الأزمة لنظام الرأسمالية التبعية السائد على كافة المستويات ، ويستمر الاعتماد المطلق للاقتصاد الوطني التبعي على السوق الرأسمالي العالمي وإذعان سياسات النظام لتوجيهات وإملاءات المؤسسات المالية الامبريالية من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، حيث لا يتجاوز معدل نسبة النمو3 في المائة مع استمرار التضخم والركود الاقتصادي والعجز المالي والتجاري وزيادة اللجوء إلى الاستدانة، حيث تجاوزت المديونية العمومية 72% من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يجعل المغرب رهينة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. كما تم تفويت ما تبقى من ممتلكات الشعب، وتفاقم سياسة الخوصصة وإطلاق اليد للرأسمال المحلي والأجنبي للاستيلاء على مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية من صحة، وتعليم، ونقل الماء والكهرباء بانشاء الشركات الجهوية والتخطيط، وتسريع تنفيذ قانون الاستيلاء على أراضي الجموع بتوسيع الرعي الجائر وتفويت عدة ضيعات للرأسماليين المغاربة والأجانب ومنهم الصهاينة والخليجيين...

1 - ما هي سيمات هذا الواقع؟

وتبقى قضايا المـرأة المغربية واقعا يعلو الى السطح وفي مقدمة كل الدراسات التي تتناول قضايا المجتمع والمحيط. ويتقدم المشهد العام وبشكل متواصل، تلك الصور اليومية للنساء اللواتي وجدن على هامش اهتمامات وأهداف البرامج المعنية بقضايا عموم الجماهير.

وتزداد أوضاع النساء تعقيدا في ظل الهجوم المتصاعد للرأسمال على حقوق الشعوب وفي مقدمتها الطبقة العاملة وخاصة منها النساء العاملات الزراعيات وفي مختلف الوحدات الانتاجية. لقد تم استنزاف النساء العاملات لتضاعف من وضعية الاستغلال المكثف بواسطة الشركات متعددة الاستيطان بتعاون مع النظام الرأسمالي التبعي، وتعمقت أوضاعهن من تمييز وعنف واستغلال، حتى أصبح من غير الممكن انكار واقعهن الذي ليس له عنوان سوى تعمق القهر والاضطهاد. حيث نجد تزايد البطالة وخاصة في صفوف الشباب والنساء وتدهور الأوضاع الاجتماعية للجماهير الشعبية وتوسع دائرة الفقر التي تشمل حوالي 26 مليون مواطن ومواطنة.

حسب معطيات تقرير 2024 للمندوبية السامية للتخطيط «تزايد في معدل البطالة من نسبة 16،2% سنة 2014 الى 21،3% سنة 2024 (خاصة وسط النساء وفي العالم القروي). النساء بنسبة 25،9% سنة 2014 وبنسبة 29،6% سنة 2024. الرجال بنسبة 12،4% سنة 2014 وبنسبة 20،1% سنة 2024»

كما ذكر التقرير المقدم من طرف المندوبية السامية للتخطيط في نفس السنة ما يلي» انخفاض معدل النشاط بالنسبة للفئة العمرية 15 سنة وما فوق مقارنة بين 2024 و2014 ، في سنة 2014 الرجال 75،5% ، في سنة 2024 النسبة ب67،1% . النساء بنسبة 20،4% سنة 2014 ، و16،8% سنة 2024. كما يلاحظ على الصعيد الوطني انخفاض لمعدل هذه الفئة ب 47،6% لسنة 2014 وب 41،6% لسنة 2024. هناك استمرار الفوارق بين العالم القروي والحضري بنسبة : 43،8% في العالم الحضري و% 37،6 في العالم القروي ، وتفاوت في معدل النسبة بين الجنسين: النساء 16،8% والرجال 67،1%».

فقد عرت هذه الأزمة خطورة وضعية العمال/ت في معظم الوحدات الإنتاجية الصناعية والزراعية والخدماتية، اذ ظهر ذلك جليا عندما وجد اغلب العمال/ات أنفسهم/هن فريسة سهلة أمام جشع وغطرسة الرأسمال المحلي والأجنبي، الذي لم يجد من وسيلة لمواجهة الأزمة الا الانقضاض على الحقوق ومكتسبات العمال/ات الضئيلة أصلا من خلال التسريح، وتوقيف الأجور والإلقاء بهم/هن إلى المصير المجهول وخاصة بالنسبة للشركات التي لم تصرح بهم/هن لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو التي تشغل العمال، بالعقدة في اطار الوساطة والمناولة او من خلال فرض الاستمرار في العمل في ظروف الواقع المأساوي (نموذج عمال وعاملات في الضيعات بشتوكة ايت باها، سيكوم/ سيكوميك بمكناس، عمال النقل الحضري بوجدة...)

اما الاوضاع المأسوية التي يعيشها الفلاحون /ت الفقراء، التي عمقها الجفاف، هي نتيجة منطقية للسياسة الطبقية التي ينهجها النظام المخزني ومنها السياسة الفلاحية، منذ الاستقلال الشكلي إلى الان. وتستمر الباطرونا الزراعية في بعض المناطق (خاصة باقليم اشتوكة ايت باها...)، في تشغيل العمال/ت في ظروف لا تراعي الحقوق المشروعة للطبقة العاملة وعدم احترام اصحاب نقل العمال للعدد المحدد وخصوصا البيكوبات والشاحنات... هناك مواجهات في البادية المغربية لناهبي الاراضي والمضاربين العقاريين بتواطئ مع السلطات المعنية بالمناطق...

2 - كيف تواجه الضحايا هذا الواقع المر؟

في ظل تفاقم الأزمة الموضوعية يتعمق الصراع الطبقي، ويتخذ هذا الصراع حاليا شكل احتجاجات وحراكات شعبية في المناطق المهمشة من أجل الأرض والماء والخدمات العمومية وضد التهميش (حراك فكيك وضحايا الزلزال ونزع الأراضي وضحايا السكن...) ونضالات العمال والطلبة والموظفين في قطاعات التعليم والصحة والجماعات المحلية... والنضالات النقابية ضد قانوني الإضراب والتقاعد...

كلما كثفت الرأسمالية المعولمة استغلال الطبقة العاملة وأجهزت على المكاسب الاجتماعية التي حققتها عبر عقود من الكفاح والتضحيات، كلما أدى ذلك إلى تنامي مقاومتها وبروز الحركة المناهضة لها بآليات جديدة ومتجددة. ، توجد النساء اليوم في معمعان هذه المقاومة الشعبية من أجل الكرامة الإنسانية، وضد كل أشكال الاستغلال والاضطهاد. سواء من خلال بناء البدائل أو من خلال مواجهة المخاطر حيث تلعب النساء أدوارا مهمة في الحركات المناضلة من أجل تقدم الإنسانية ورفاهيتها. قدن كفاح الفئات الأكثر فقرا في مناطق نائية من أجل الأرض والماء(بن سليمان، فكيك، ايميضر...). وقاومن بشاعة الاستغلال في المعامل والضيعات(سيكوم/سيكوميك بمكناس، شتوكة ايت باها، طنجة، القنيطرة...). وناضلن في مختلف المناطق ضد الاقصاء والتهميش (بني تاجيت، تلسينت، جرادة...)، وضد الأفراغات (بالمحمدية، البيضاء...)ونظمن النضالات ضد العنف والتمييز، وأبدعن في أشكال مقاومته.

وتتسم هذه النضالات في الغالب بالطابع الدفاعي، وبتشتتها وافتقارها للحاضنة السياسية والاجتماعية الضرورية لتوحيدها وضمان نجاحها في تحقيق أهدافها بسبب العجز لحد الآن عن بلورة البديل السياسي الديمقراطي الشعبي (ضعف وتشتت اليسار وعرقلة المبادرات الوحدوية من بعض مكوناته، ضعف وتشتت العمل النقابي...). فقد عرت هذه الأزمة وبصورة صادمة وأكثر من أي وقت مضى على الضعف الكبير للتنقيب في صفوف العمال/ات بل وانعدامه في معظم الوحدات الإنتاجية الصناعية والزراعية والخدماتية، وعلى خطورة ذلك على مصالحهم/هن ومكتسباتهم/هن. وقد ظهر ذلك جليا في ضعف وغياب التنظيم النقابي للطبقة العاملة والذي لا يشمل في أحسن التقديرات 6% من مجموع العمال/ت.

3 - ما هو البديل؟

إن هذه الأوضاع تفرض على الطبقة العاملة والجماهير الكادحة(نساء ورجال) تنظيم صفوفها عبر بناء أدوات نضالها ومنها الانخراط والمساهمة في بناء حزبها الثوري الأداة الأساسية لتحرر نفسها وتحرر المجتمع ككل. يجب الانخراط ودعم نضالات الجماهير الشعبية واسناد نضالات المرأة العاملة والكادحة والرفع من وعيها السياسي الطبقي، وذلك من اجل ان يصب نضالها في النضال العام من اجل مغرب جديد ، والقضاء على الاستغلال والتمييز ومن اجل المساواة الفعلية بين المرأة والرجل. المطروح الان على قوى التحرر والديمقراطية ببلادنا الانخراط والالتحام بالنضالات والحراكات الشعبية ودعمها سياسيا وميدانيا وإعلاميا. وذلك بالعمل على تفعيل وتطوير النضال الوحدوي بين القوى اليسارية والديمقراطية.

ان هذه الأوضاع تساءلنا جميعا كقوى يسارية وديمقراطية مناضلة، وقوى حية وتفرض علينا التفكير والعمل بجدية من اجل توحيد وتنظيم الصفوف لمواجهة النظام المخزني وسياسته الليبرالية المتوحشة./.

مسيرة نضالية لمغربيات توجت بمعانقة الاستشهاد

مصطفى الخياطي
- محمد الراشدي

يزخر تاريخ النضال والصراع الطبقي ومقاومة البطش المخزني بالمغرب، بأسماء نسائية برهنت على أن طريق التحرر والانعتاق من الافتراس الرأسمالي وبناء البديل الاشتراكي شأن جماعي تتقاسمه النساء والرجال. في هذا المقال سنتوقف عند نماذج من هذه التجارب لمناضلات رفيقات انتفضن ضد القهر والاستبداد و من اجل غد افضل فاسترخصن ارواحهن فداء لهذا الهدف النبيل.

سعيدة المنبهي: شهيدة الحركة الماركسية-اللينينية المغربية

ولدت سعيدة بمراكش شتنبر 1952 وكانت شاعرة ومناضلة ماركسية لينينية، ارتقت شهيدة بعد إضراب عن الطعام دام 36 يوما داخل السجن، وكانت بذلك أول مغربية تستشهد في معركة الإضراب عن الطعام.

لم تتأخر سعيدة وهي طالبة بكلية الآداب بالرباط في الانخراط في النضال والعمل النقابي، حيث كانت عضوة نشيطة في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب طما التحقت مبكرا بالحركة الماركسية اللينينية المغربية إلى الأمام. وفي 16 يناير 1976، تم اختطافها هي وثلاث مناضلات أخريات، وسيمارس عليهن التعذيب بالمعتقل السري درب مولاي الشريف لمدة ثلاثة أشهر. بعد ذلك قدمت للمحاكمة وحوكمت بخمس سنوات سجنا نافذا. وفي 8 نونبر 1977، دخلت هي والمجموعة الماركسية اللينينية المعتقلة معها في إضراب لامحدود عن الطعام من أجل تحقيق مطالب عدة أهمها نيل الاعتراف بصفة معتقلين سياسيين. وبعد 36 يوما من الإضراب، ستُنقل سعيدة إلى المستشفى بعد انهيار حالتها الصحية. ويوم 11 دجنبر 1977، سقطت سعيدة المنبهي شهيدة الحركة الماركسية-اللينينية، سقطت شهيدة الشعب المغربي والمناضلة الاممية.

نجية أدايا: رمز النضال في صفوف المعطلين المغاربة فمن هي نجية الشهيدة؟

نجية شابة مغربية في العقد الثالث من عمرها، حاصلة على شهادة جامعية في العلوم الاقتصادية، انضمت إلى صفوف الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بعد سنوات من البحث غير المجدي عن فرصة عمل. عانت، كغيرها من آلاف الخريجين المغاربة، من معضلة البطالة المزمنة التي طالت فئة واسعة من الشباب المتعلم في المغرب.

بعد انضمامها للجمعية، سرعان ما برزت نجية كوجه نسائي فاعل في الحركة الاحتجاجية، متميزة بحضورها القوي في المسيرات والوقفات الاحتجاجية، وقدرتها على التواصل مع مختلف شرائح المجتمع والإعلام لشرح مطالب المعطلين.

يوم الاستشهاد

كان صباح يوم حزين، خرجت أدايا رفقة زملائها في الجمعية في مسيرة سلمية للمطالبة بحق المعطلين في التشغيل. كانت المسيرة كغيرها من المسيرات التي شاركت فيها نجية، تحمل مطالب محددة وواضحة تكمن في:

- الحق في الشغل القار والمستقر،
- تفعيل مبدأ المناصفة في التشغيل العمومي،
- ضمان شروط العمل اللائق للشباب.

لكن مجريات ذلك اليوم اتخذت منحى مأساويًا. فخلال تدخل القوات العمومية لتفريق

المتظاهرين، تعرضت نجية لإصابات بالغة أدت إلى استشهادها، لتتحول من مناضلة في صفوف المعطلين إلى شهيدة الشعب المدافعة عن الحق في الشغل والكرامة.

لقد تحولت نجية أدايا، بعد استشهادها، إلى رمز للنضال السلمي من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فأصبح اسمها يتردد في كل احتجاج ينظمه المعطلون، وتحولت كلماتها الأخيرة التي وثقها أحد زملائها قبل المسيرة الأخيرة: «لن نتخلى عن حقنا في العيش بكرامة مهما كان الثمن»، إلى شعار تردده الحناجر في مختلف التظاهرات.

الشهيدة فضيلة عكي: شعلة نضال لا تنطفئ

فضيلة عكي، هي تلك المرأة الأمازيغية الشجاعة التي كرست حياتها لنصرة قضية السلاليين في المغرب، فأصبحت رمزا خالدًا للنضال من أجل الحقوق الأساسية. عرفت فضيلة بصوتها الجهوري المطالب بالعدالة والإنصاف للنساء السلاليات، رافعة شعار المساواة في حقوق بخصوص الأراضي الجماعية التي ظلت لعقود طويلة حكرًا على الرجال دون النساء.

في منطقة سيدي المخفي بإقليم إفران، وقفت فضيلة عكي شامخة شموخ جبال الأطلس المحيطة بها، مدافعة عن حق أبناء منطقتها في أراضيهم الجماعية. كانت تؤمن إيمانًا راسخًا بأن الأرض هي الهوية والكرامة، وأن حرمان السلاليين منها هو حرمانهم من الوجود ذاته. حملت معها علم المغرب، معلنة وطنتيها وأملها في وطن يسع الجميع.

في لحظة مأساوية انطفأت شعلة فضيلة عكي بطريقة مروعة، حين استشهدت على يد أحد أفراد القوات المساعدة الذي قام بخنقها بعلم المغرب ذاته الذي كانت تضعه على عنقها. فارقت الحياة وهي تحمل رمز الوطن الذي أحبته، لتصبح قصتها مثالًا صارخًا على المفارقات المؤلمة في نضال الشعوب من أجل حقوقها.

نضال من أجل أرض آيت مروول

كان نضال فضيلة عكي وجماعتها السلالية آيت مروول يتمحور حول المطالبة بالتعويض العادل عن أراضيهم السلالية التي انتزعتها الدولة منهم. هذه الأراضي الواقعة في منطقة أداروش وتحولت إلى منتجع لتربية الأبقار دون تعويض عادل للسكان الأصليين. ظلت فضيلة تردد في مختلف الاحتجاجات: «أرضنا هويتنا، وحقنا في التعويض العادل لا يسقط بالتقادم».

اعتبرت فضيلة أن إنشاء منتجع لتربية الأبقار على أراضي آيت مروول دون تعويض مناسب هو استمرار لسياسة تهميش السلاليين وإقصائهم من الاستفادة من ثرواتهم الطبيعية. وقد شاركت مع أفراد جماعتها في عدة وقفات ومسيرات احتجاجية سلمية مطالبين بحقهم المشروع في الأرض أو في تعويض يتناسب مع قيمتها الحقيقية.

ولم تنتهي قضية فضيلة باستشهادها، بل اشتعلت أكثر. فقد انبرت عائلتها بالتعاون مع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بأزرو في رحلة نضالية طويلة من أجل كشف الحقيقة ومحاسبة الجناة. فتحولت الوقفات الاحتجاجية إلى صرخات مدوية في وجه الظلم، وأصبحت الدعاوى القضائية سلاحا في معركة العدالة الطويلة. ولقد وثّقت الجمعية الحقوقية تفاصيل الحادثة وفتحت ملفها على المستويات الوطنية والدولية، مطالبة بإنصاف الضحية وعائلتها.

هكذا أضحت فضيلة عكي أيقونة للحركة السلالية، تلك الحركة الاجتماعية التي تناضل من أجل «ذوي الحقوق» في الأراضي الجماعية المنتمية للقبائل والجماعات السلالية. ودأبت نساء سلاليات كثيرات على حمل صورتها في مسيراتهن، يستلهمن من شجاعتها قوة الاستمراري في النضال.

زبيدة خليفة: شهيدة الحركة الطلابية المغربية والقضية الفلسطينية

صباح 20 يناير 1988 قرر الطلبة القاعديين بجامعة فاس الخروج في تظاهرة، لما كان لذلك اليوم من امتزاج الدم الفسطيني بالدم المغربي إبان انتفاضة يناير المجيدة سنة 1984. استجاب الطلبة بكثافة للنداء، فبمجرد ما أعلن من مقهى كلية العلوم انطلاق التظاهرة حتى هبت الجماهير الطلابية بحماس في الوقت الذي كانت فيه جنبات الحرم الجامعي مطوقة بمختلف القوى الأمنية التي كانت مصممة على قمع التظاهرة.

اندلعت مواجهات عنيفة بين الطلبة وقوى القمع استمرت لساعات فتزود القمع بعتاد إضافي وتعزز الذخيرة الحية، فبدأ فعلا بإطلاق العيارات النارية، فأخذ الطلبة يفتحون حلقيات نقاش تطالب بالصمود والمواجهة، وتمترسوا بالساحة دون أن يسجل انسحاب لأي واحد. ويسجل للتاريخ الصمود الرائع للطالبات اللواتي كن يزغردن للتعبير عن بسالة الصمود الذي تبديه الجماهير الطلابية في كل كليات الجامعة بما فيها كلية الشريعة.

تدخل القمع بضراوة فاقتحم الحرم الجامعي وظلت التظاهرة النسائية بالحي الجامعي للطالبات مستمرة تردد الشعارات، وهنا حدثت الفاجعة الأولى حيث سدد أحد رجال القمع رصاصة استقرت في رأس الشهيدة زبيدة خليفة التي رصدها من وسط مئات الطالبات وذلك نظرا لمعرفتهم المسبقة بكفاحية هذه الطالبة المناضلة، التي كانت مثالا حيا للمرأة المناضلة والصامدة والمشبعة بقيم عالية وأخلاقية. رفيقاتها ورفاقها لم يستوعبوا ما حدث، وامام هول الفاجعة قرروا حملها على الأكتاف وهي تنزف دما في مسيرة صاخبة توجهت نحو وسط المدينة قبل أن يتدخل القمع مرة أخرى لتفريق المتظاهرين والسيطرة على جثة الشهيدة في حي الأطلس بفاس.

الفاجعة الثانية حدثت بحي الطلبة لما اقتحم القمع المؤسسة بينما كان عدد كبير من الطلبة مختبئين داخلها، اقتحموها بعنف بعد سحل كل من صادفوه في الطريق بدون تمييز، بما في ذلك عاملات وعمال الحي. كانت جموع القاعديين قصدت غرفة بالطابق الرابع وأحكموا إغلاق الباب بالطاولات والكراسي في محاولة للإفلات من القمع، لما شهد الطلبة، وهم يعاينون فصول التدخل الهمجي، طالبا وهو يحاول النجاة من قبضة القمع فلم يتردد في الالقاء بنفسه من الطابق الثاني. كان هذا الطالب الشهيد هو عادل الأجراوي الذي روى بدمائه الزكية ساحة النضال بعد الشهيدة زبيدة. كان ذلك اليوم يوما حزينا ترك إثر عميقا في ذاكرة الطلبة، يوما خلف جرحا غائرا يستعصي نسيانه.

كذلك كان الحال بالنسبة لتلك الشابة التي كانت تفيض حيوية وقد قتلها الجبناء بطلقة غادرة استهدفتها بغية اسكاتها والحد من المعدن ألذي انجبها بمدينة البهاليل (قرب صفرو) مسقط رأسها حيث ترعرعت بوسط عائلي فقير غير انها تشبعت مبكرا بالفكر التقدمي فدخلت جامعة محمد بن عبد الله بفاس وهي مفعمة بالفكر النقابي الذي أهلها لتحتل مكانة معتبرة وسط الطالبات والطلبة وهي المناضلة المتسمة ببشاشتها و عزيمتها الثورية.

فنامي يا شهيدة قريرة العين، فبروحك الثورية وروح شهدائنا نستهدي الطريق من أجل غد أفضل. لقد رحّلوك قسرا ليعيشوا أبد الدهر في حضيض الهوان والجبن، كان صمتك كلاما ونظراتك موقفا وفي بسمتك انتماء يزعج الكلاب، وإن غيبوا جسدك فروحك وروح سعيدة وكافة الشهداء ستظل حاضرة تقض مضاجع المجرمين.

التاريخ الشفوي والنّكبة الفلسطينيّة 75 عاماً في مواجهة الزيف الصهيونيّ

عام جديد من أعوام النكبة الفلسطينية المستمرّة منذ خمسة وسبعين عاماً، قصر الجانب الفلسطينيّ لسنواتٍ طويلةٍ في التصدي للرواية الإسرائيليّة حول النّكبة، التي حلت بشعبنا ولم يقدم روايةً واضحةً وحقيقيةً ومكتملةً نظراً لانشغال الفلسطينيّين بالمقاومة والنضالات متعددة الجوانب، دون الاهتمام بمدى أهمية العمل على تفنيد الرواية المروجة والعمل على كشف زيفها، في حين عملت دولة الاحتلال جاهدةً على تدمير الأرشيف الفلسطينيّ والمكتبات، واستولت على الوثائق قبل النّكبة، وأخفت الأرشيف الخاص بهم من عام 1948 والسنوات اللاحقة.

بيسان عدوان

حظي التّاريخ الشّفوي؛ النابع من الثقافة العربيّة والفلسطينيّة كتقليد شفهي كما الحكواتي، بمكانة في نفوس العامة، لتعزيز الدفاع ضد محو الثقافة والذاكرة الفلسطينيّة، وكان تناقل الرواية الفلسطينية عن المدن والقرى، وما حدث في سنوات التهجير القسريّ، والمذابح والحرب، بمثابة سرد مضاد للرواية الصهيونيّة الاستعماريّة والأستيطانيّة، وكنوع من المقاومة الشعبيّة والتصدي والصمود والتعبئة للأجيال اللاحقة. لكنه لم يحظ بأولويّة لدى المؤرخيّن الكلاسيكيّين ولا من القيادات الفلسطينيّة الرسميّة لعقود طويلة.

في السنواتً الأخيرًة، زاد اهتمام المؤرخين الفلسطينيّين والعالميّين بالتاريخ الشفوي وجمع الرّوايات الفلسطينيّة والشهادات من جيل النّكبة قبل وفاته، وأهتموا بتوسيع سجل ما بعد النكبة التاريخي وتحليله، وعالجوا الكثير من القضايا الشائكة التي طالما سُكتَ عنها من قبل المؤرخين التقليديّين، كمصطلَح النكبة نفسه وما رافقها من جرائم. خاصةً، بعدما أماط المؤرخون الجدد في إسرائيل اللثام عن الأرشيفات الصهيونيّة الخاصة بما فعلته العصابات اليهوديّة في سنوات الحرب ضد الفلسطينيّين. وساهم الاهتمام بإنتاج التاريخ الشفوي في انخراط الكثير من الفلسطينيّين في جميع أنحاء العالم في العمل به وعليه، لمكافحة عمليات النزوح المستمرة عن فلسطين، إلا أن القليل من تلك الأعمال والمبادرات كانت مرتبطة بالنشاط النضاليّ الفلسطينيّ على المستوى القانونيّ.

التاريخ الشفوي في مواجهة الرواية الصهيونيّة

رغم محدودية عمل المؤرخين الإسرائيليّين، لكنه كان بداية لمبادرات وأنشطة فلسطينيّة وإسرائيليّة عديدة، كجمعية «زكروت»، ومبادرة «فلسطين في الذاكرة» الفلسطينيّة، التي استخدمت منهجًا حديثًا للوسائط المتعددة في التاريخ الشفوي الفلسطينيّ عام 2003 ، يضم الآن أكثر من 600 مقابلة مع ناجين من النكبة أو أحفاد ناجين، ورسمت المقابلات بوضوح في مجال النشاط والمناصرة، من خلال قسم بعنوان « الصراع 101»، الذي يضم شهادات نزع الملكية، على اعتباره عنصراً مركزيًا في السرد، واقترنت المقابلات بالخرائط والصور الفوتوغرافية، التي تقدم رواية مضادة للصهيونيّة ، مع توفير محتوى المقابلات لتعزيز رسم الخرائط المضادة، ويوفر هذا مساحة لسرد مضاد مفيد خاص بالمجتمعات الفلسطينيّة، التي تُعيشُ تحتَ الحكم الإسرائيليّ؛ في كل من الأراضيّ المحتلة عامي 1948 و1967، أو للفلسطينيّين المهمشين خارج فلسطين.

كانت مبادرة «أرشيف التاريخ الشفوي الفلسطينيّ» في الجامعة الأميركيّة في لبنان الأكبر من نوعها، من خلال جمع الشهادات الحية الفلسطينيّة وتحليلها، وتوثيق كل ما يخص المسألة الفلسطينيّة، ليس على مستوى النّكبة كحدث فقط، بل تخطاه ليشمل الرواية الفلسطينيّة عن الحياة في فلسطين قبل 1948؛ الانتداب البريطاني والمقاومة الفلسطينيّة والعربيّة، الحرب والتطهير العرقي والهروب والنّفي. انطلقت المبادرة من كتاب «أصوات النكبة: تاريخٌ حيٌّ لفلسطين» للباحثة البريطانيّة الأميركيّة ديانا ألان، أستاذة الأنثروبولوجيا في كندا، مع الناشط الفلسطينيّ محمود زيدان عام 2002، لتأسيس «أرشيف النكبة»، الذي بات يحتوي على ألف تسجيل بالصوت والصورة لفلسطينيّين هُجّروا من 135 قرية في اثني عشر مخيما في لبنان.

طورت جامعة بيرزيت أحد البرامج الأولى في العالم العربيّ لتدريس التاريخ الشفوي، كما أسست الجامعة الإسلاميّة في غزة مركز التاريخ الشفوي في عام 1998، لجمع الروايات الشفوية من النكبة والنكسة. ثم مشروع متحف النكبة الواقع في حرم جامعة بيرزيت في مايو/أيّار 2016، الذي يعد مؤسسة رئيسيّة للتاريخ الشفوي، لا يقتصر دوره على الاهتمام بتسجيل شهادات جيل النكبة المتقدّم في السن فحسب، بل يخلق منبر للمجتمعات النازحة وملكيتها للمعرفة في مواجهة توسع أرشيف الدولة الإسرائيليّة الاستعماريّ والاستيطانيّ، في مساحات حفظ المعرفة والإنتاج، حيث تمحَى الروايات الفلسطينيّة أو تستغل.

لا يعني ذلك أن المؤرخين الفلسطينيّين السابقين أهملوا التاريخ الشفوي كليّاً، بل كانت هناك أعمال رائدة في التدوين مع الناجين من النّكبة عام 1948، وكانت دراسة نافذ نزال عام 1978 من بواكير تلك الأعمال، التي حملت عنوان «الهجرة الفلسطينيّة من الجليل «، ثم جاء عمل الكاتبة والباحثة روزماري صايغ المعنون «الفلاحون الفلسطينيّون: من الإقتلاع إلى الثورة» عام 1979، مرجعاً مهما في دراسات التاريخ الفلسطينيّ. كانت روزماري صايغ، من خلال عملها في مخيمات اللاجئين في لبنان في الثمانينيات، من أوائل من وثق التاريخ الشفوي الفلسطينيّ توثيقاً منهجيّاً. وفي عام 1983، كذلك عمل سلمان أبو ستّة؛ المؤرخ الفلسطينيّ، عام 2003 «أطلس فلسطين 1966-1917»، معتمداً على التاريخ الشفوي إلى جانب التاريخ الرسميّ. أيضاً؛ مساهمة روشيل ديفيس، مديرة مركز الدراسات العربيّة المعاصرة في «جامعة جورج تاون»، من خلال كتاب «تاريخ القرى الفلسطينيّة: جغرافية الشتات» عام 2011.

إضافةً إلى كتب مهمة لمؤرخين فلسطينيّين، تعد مصادر رئيسة استخدمت فيها الروايات الشفوية للتاريخ الفلسطينيّ، مثل كتاب روزماري إم أسبر «تحت غطاء الحرب: الطرد الصهيونيّ للفلسطينيّين» عام 2008، وكتاب للباحثة فاطمة قاسم «: المرأة الفلسطينية: تاريخ روائي وذاكرة جنسانيّة.» عام 2011، وكتاب «نازحون في الوطن: العرق والجنس بين الفلسطينيّين في إسرائيل» تحرير رودا آن كنعانة وإيزيس نصير ألباني عام 2010، وكتاب للباحثة دينا مطر بعنوان «ماذا يعني أن تكون فلسطينيًا: قصص الشعب الفلسطينيّ» عام 2011، والتي فتحت آفاقاً جديدةً مع الاستمرار في توثيق النّكبة ما يعرف بالكارثة، تهجير العرب الفلسطينيّين الأصليّين بتشكيل دولة إسرائيل في 15 مايو 1948.

التاريخ الشفوي الفلسطينيّ نشاطٌ نضاليٌّ

في البدايات لم يكن في بال مؤرخي التاريخ الشفوي الفلسطينيّين سوى حفظ الذاكرة الفلسطينيّة في مواجهة المحو الصهيونيّ الممنهج، لكن مع تطور دراسات التاريخ الشفوي وتنوع مصادره وتطور آليات ضبطه، تحول من مجرد سرديات وروايات فلسطينيّة مقابل صهيونيّة، إلى نشاط يمكن الاستفادة منه قانونيًا في استرجاع الحقوق، ليس على مستوى الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة فحسب، بل في مواجهة القوانين الإسرائيليّة التي صادرت؛ ولا تزال، الأراضيّ والممتلكات الفلسطينيّة داخل فلسطين المحتلة عام 1948، يمكن أن نشير إلى أولى الشهادات الشفوية للناجين من مذبحة صبرا و شاتيلا عام 1982، التي كانت حاسمة في حكم المحكمة العليا البلجيكية لمحاكمة أرئيل شارون على جرائم ضد الإنسانيّة، بما في ذلك جريمة الإبادة الجماعيّة بموجب القانون الدوليّ.

كان تناقل الرواية الفلسطينية عن المدن والقرى، وما حدث في سنوات التهجير القسريّ، والمذابح والحرب، بمثابة سرد مضاد للرواية الصهيونيّة الاستعماريّة والاستيطانيّة

لم يتكرر ذلك الحدث كثيراً، رغم كل الحروب الإسرائيليّة على قطاع غزّة، ورغم وفرة التوثيق والشهادات الفلسطينيّة، التي يمكن أن تكون منطلقاً رئيساً لمعاقبة دولة الاحتلال وقياداتها على جرائم القتل والتدمير والتهجير. لكن من جهة أخرى كان للتاريخ الشفوي دوراً مهماً في توثيق ملكيات وممتلكات الفلسطينيّين النازحين داخل الأراضيّ المحتلة عام 1948، واستعان العديد من الفلسطينيّين رفقة مراكز إسرائيليّة وفلسطينيّة حقوقيّة بالتوثيق والروايات الشفويّة، في المواجهات القانونيّة وتقديم الشكاوى ضد المؤسسات الإسرائيليّة، ضد السلب والتهجير والمصادرات والسياسات العنصرية لبعض القرى والمدن والأراضيّ، كما مركز « بتسليم» ومركز « البديل» وآخرين.

ترفض الحكومة والمحاكم الإسرائيليّة إثبات ملكية الفلسطينيّين (من أراضي 48 و67) للأرض والممتلكات اعتماداً على الروايات الشفوية، كما حدث في عام 2015، حين رفضت المحكمة العليا الإسرائيليّة الشهادات الشفوية بشأن إقامة وملكيّة عائلة العقبي في قرية العراقيب؛ غير المعترف بها في النقب، رغم قانونيّة العقود الشفوية تاريخيّاً ودولياً في بعض الحالات، أضفى الرفض الإسرائيليّ الشرعية لمصادرتها أراضيّ السكان الأصليّين، وهي طريقة قائمة على القانون الإسرائيليّ لتعزز الاستعمار الاستيطانيّ.

لكن يؤطر التاريخ الشفوي لأنشطة فلسطينيّة تقوم على دعم المجتمعات والمبادرات، التي تواجه قوانين المصادرة والتهجير القسري، وسياسات التطوير الاستيطانيّ، وخلق مبادرات مناصرة ودعم من قبل الفاعلين والناشطين الحقوقيّين المحليّين من الإسرائيليّين والدوليّين، لوقف النشاطات الاستعماريّة الاستيطانيّة، كما حدث في قرى النقب والغور لمجتمعات معرضة لخطر نزوح متكرر منذ عام 1948.

عن موقع العربي الجديد

المفاوضات الروسية الأمريكية بخصوص أوكرانيا

ح. ب

للإلمام بحيثيات المحادثات الأمريكية الروسية التي جرت بالرياض بالمملكة السعودية بخصوص أوكرانيا يوم 18 فبراير المنصرم، و ما افضت اليه و يمكن ان يترتب عنها من نتائج لاحقا، لابد من الرجوع للوراء قليلا و إلقاء نظرة على مجريات الاحداث منذ مارس 2014 حيث نظم الغرب الامبريالي انقلابا على شكل ثورة ملونة بساحة الميدان بأوكرانيا على رئيس أوكرانيا المنتخب وذلك بهدف تطويق روسيا و دعم أعداء الديمقراطية من النازيين الجدد الذين وظفوا كأدوات لهذا الانقلاب، و معلوم ان نفس المؤامرة سبق للغرب ان دبرها بيوغسلافية السابقة حيث ساند فاشيين كروات و سلم اثر ذلك حكم البلاد للمافيا، و الامر نفسه تكرر بكل من ليبيا و العراق و مؤخرا بسوريا حيث تم دعم قوى إرهابية قامت بغزو سوريا و استولت على الحكم.

إثر الانقلاب الذي دبره المجلس العسكري المؤيد للنازية بأوكرانيا وجدت الطغمة الحاكمة التي تولت رئاسة البلاد صعوبات جمة امامها والسبب في ذلك يرجع ليس له ارتباط بالمواجهة بين الناطقين بالروسية من الاوكرانيين مع باقي السكان، بل برفض غالبية الاوكرانيين لأي شكل من اشكال الهيمنة الغربية، غير ان الطغمة الحاكمة شدت الخناق على أي معارضة للمشروع الاستعماري الغربي. زيادة على هذا فقد شهدت هذه الفترة شروع بوتين في البحث على موطئ قدم في النظام العالمي فابتكر مشروعه المتعلق ببناء تحالف شعوب الاتحاد السوفياتي سابقا، هذا المشروع الذي عرف لاحقا باسم" تحالف الشعوب الاوراسيوية"، غير ان مشروع موسكو هذا الذي أطلق ضد هيمنة التحالف الاطلسي، سواء على مستوى أوكرانيا او بمناطق أخرى، من الصعب ان يحالفه النجاح إذا لم يجد السند من الشعوب المعنية، ولا يمكن ان يتوفر له مثل هذا السند الا بتخلي روسيا عن توجهها النيوليبرالي. فالرئيس بوتين منخرط في ممارسة محفوفة بالمخاطر بمواصلته سياسته نيو ليبرالية بالداخل واهدافه المشروعة المرتبطة ببناء دولة روسية قوية ومستقلة. فترك النيوليبرالية والخروج من الرأسمالية المالية المعولمة شروط ضرورية لتفادي هيمنة الكامبرادور المتواجد الآن ضمن الطبقة المسيطرة بروسيا، وهو المستفيد الأكبر من النيوليبرالية، على باقي المكونات الأخرى. اما إذا استطاع الكامبرادور الهيمنة على باقي المكونات فالحصار الاقتصادي الغربي لروسيا سيحقق اهدافه لان هذا الكامبرادور مستعد دوما للاستسلام بغية الحفاظ على حصته من الغنيمة، وستكون روسيا عندئذ قد قبلت بالخضوع للإمبريالية الغربية.

اما بخصوص مجريات الاحداث خلال سنوات الحرب على الأراضي الأوكرانية، فرغم انطلاق المحادثات الحالية بين الروس والامريكيين، فالاقتتال مستمرة على طول خط المواجهة. وبخصوص الغزو الروسي فسرعان ما حقق أهدافه السياسية المتمثلة في إجبار أوكرانيا على التفاوض وفق الشروط الروسية. وللتذكير ففي بداية 2022 تم التوصل لاتفاق لوقف الحرب غير ان لندن وباريس وبرلين عارضت توقيع ذلك الاتفاق، فرئيس بريطانيا لتلك الفترة استعمل جميع الوسائل للحيلولة دون ان يوافق زلنسكي على انهاء الصراع لان الأوروبيون يرغبون في استمرار الحرب باي ثمن. وفي شهر ابريل من نفس السنة كثف الجيش الروسي جهوده على إقليم الدومباس واستولى على عدة مدن وبعد ذلك تراجع عن الهجوم وتبنى مقاربة جديدة لإيجاد مخرج للصراع لكن دون جدوى. إثر ذلك عرف محوري خرسون و كاركوف

هجوما أوكرانيا مضادا، فتراجع الروس بغية إعادة تنظيم صفوفهم و تقويتها و ذلك استعدادا للدخول في حرب طويلة الأمد، وقد استهلوا هذا التكتيك الجديد بضرب البنية الاستراتيجية الصناعية و العسكرية الأوكرانية. وعلى مستوى جبهة القتال قاموا باستهداف تجمعات الجيوش الأوكرانية وتحصيناتها بالمسيرات الانتحارية التي تجعل من أي هجوم كاسح امرا شبه مستحيل. في نفس الوقت حاولت الصناعة الروسية تلبية الاحتياجات الجديدة لقواتها المسلحة وذلك بإنتاج معدات قتالية جديدة وإعادة تأهيل جزء من المخزون الهائل الموروث من الفترة السوفياتية.

طيلة 2023 تبنى الروس تكتيكا دفاعيا فجعلوا الهجوم الاكراني المضاد يتكسر على دفاعاتهم المحصنة وذلك على شاكلة النموذج الذي تبناه الجيش الأحمر السوفياتي 1943 بمنطقة كورسك. هذه السنة الثانية من الحرب كانت بالنسبة للروس بمثابة مرحلة انتقالية على مستوى التكتيك وكذا تطوير العتاد الحربي. اما في 2024 فقد تبنى الجيش الروسي الهجوم لكن بأهداف محددة مع توخي الحيطة، وكان لاستخدام قنابل تزن الواحدة منها ثلاثة أطنان مفعولا قويا في تحطيم التحصينات الأوكرانية اضطر معها جيش زلنسكي تفادي التمركز للتقليل من الخسائر البشرية. وفي هذا الوقت الذي يعاني فيه الجيش الاوكراني من نقص حاد في الذخيرة، وفرت الصناعة العسكرية الروسية كل الحاجيات من العتاد الحربي لجيوشها وقدمت لها كوريا الشمالية كميات إضافية. هكذا ففي سنة 2024 أخذت الجيوش الأوكرانية في التقهقر على كل الجبهات وقدرت خسائرها المتراكمة بآلاف القتلى والجرحى واعداد كبيرة من الهاربين من جبهة القتال. اما بداية السنة الحالية فقد تميزت بتفوق الروس في حرب المدن، وقد تزامنت انتصاراتهم هذه مع عودة ترامب للبيت الأبيض، وهذا الاخير هو من قرر الالتقاء بالروس في 18 فبراير 2025 بالسعودية بهدف ايجاد مخرج للحرب الأوكرانية. وكما هو معلوم فقد غاب الأوروبيون والأوكرانيون عن هذا اللقاء وذلك بطلب من الروس او بإقصائهم من الامريكيين وهكذا أصبح جليا ان ما اتخذه الناتو والمحافظون الجدد بأمريكا مبررا لإشعال الحرب على الأراضي الأوكرانية ما هو في حقيقة الامر الا ذريعة لحماية المصالح الامريكية وفي نفس الوقت وسيلة لتخريب الاقتصاد الأوروبي بعد عزله عن المبادلات التجارية مع روسيا.

في هذه المرة أيضا عارض الأوروبيون أي تفاوض لأنهاء الحرب بأوكرانيا. فقد اختاروا اعتماد اقتصاد الحرب و تعزيز صناعتهم العسكرية مع توجيه زلنسكي لرفض ابرام أي اتفاق مع روسيا و كل ذلك في ظل ازمة الديون المتفاقمة و البطالة المتزايدة باطراد. هكذا يتضح ان موسكو وواشنطن تنظرهما شهور من المفاوضات الصعبة ذلك لان انهاء الحرب تعترضها على الأقل ثلاثة مشاكل عويصة. أولها هي مسألة الأراضي الأوكرانية التي استولت عليها روسيا، فكل المسؤولين الروسي يؤكدون ان أوكرانيا استحوذت على أراض روسية من غير التي قاموا بضمها حتى الآن وهذا يعني ان على الروس تحريرها بالكامل ما سيستدعي استمرار الحرب لأمد قد يطول، او بإرغام الاوكرانيين من الانسحاب منها بتوقيف الدعم الأمريكي عنهم والذي من دونه لن يصمد زلنسكي طويلا. المشكل الثاني مرتبط بالموارد الاوكرانية الجوفية التي تطالب بها أمريكا كتعويض عما قدمته من مال وتسليح طيلة الحرب، وبما ان واشنطن تدرك انها لن تأخذ هذا التعويض فسترغم زلينسكي بتوقيع إيقاف الحرب واتفاق استغلال الموارد الجوفية الاوكرانية من طرف واشنطن. المسألة الثالثة التي ستعترض المفاوضات مرتبطة بشخص زلينسكي نفسه، فإنهاء الحرب يتطلب توقيعا بين موسكو وكييف، لذلك فالروس في حاجة لموقع مقبول وشرعي، وهذا السبب هو الذي جعل ترامب يشترط استقالة زلنسكي و قبلت روسيا التفاوض مع أمريكا باعتبارها تنوب عن الغرب كله.

ان رفض شخص زلنسكي من طرف الأمريكيين اتضح يوم حضر للبيت الأبيض للتوقيع مع ترامب على اتفاق استغلال المعادن الأوكرانية، ففي ذلك اليوم شاهد العالم الرئيس الأمريكي يصرخ في وجه زلنسكي متهما اياه باللعب بحيات مواطنيه وانه سيتسبب في حرب عالمية ثالثة. إثر تلك المواجهة ارتفعت أصوات أوروبية معلنة دعمها ومساندتها للرئيس الاوكراني وابدت العديد من الدول الاوربية استعدادها لمواصلة دعمه مهما طال امد الحرب. غير ان الحقيقة التي اظهرتها المفاوضات الحالية حول اوكرانيا والتي حاولت الدعاية الغربية اخفائه منذ بداية الحرب هي ان هذا البلد وقع فريسة تنهكها وحوش مفترسة، وحوش تتظاهر بحماية الشعب الاوكراني في حين ان كل ما يحركها هي اطماع ومصالح. ان تقسيم الغنيمة الاوكرانية هي محور المفاوضات بين الحلفاء الاورـ اطلسيين وروسيا، فبعد سنوات الحرب المدمرة التي قوضت البنية التحية للبلاد وأنهكت الشعب وارغمت قسم منه على مغادرة البلاد، ها هي الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي في نزاع قوي بهدف وضع اليد على المعادن الثمينة الأوكرانية في حين ان روسيا من جهتها تفاوض من اجل البقاء على الأراضي الاوكرانية التي قامت بضمها و إبرام صفقة بيع للأتربة النادرة الأوكرانية للولايات المتحدة الامريكية.

ان رفض شخص زلنسكي من طرف الأمريكيين اتضح يوم حضر للبيت الأبيض للتوقيع مع ترامب على اتفاق استغلال المعادن الأوكرانية، ففي ذلك اليوم شاهد العالم الرئيس الأمريكي يصرخ في وجه زلنسكي متهما اياه باللعب بحيات مواطنيه وانه سيتسبب في حرب عالمية ثالثة

المشاركة السياسية للمرأة

ام صامد

يستغرب البعض لما يطلع على تجارب التاريخ حيث يقرأ ان النساء كن في طليعة تفجير العديد من الانتفاضات او الثورات مثل ما حدث في كمونة باريز او الثورة البلشفية او في عدة انحاء من العالم كما كن ايضا في طليعة العديد من الحركات الاجتماعية، فالمرأة هي اول معني بالقضاء على المجتمع الطبقي لان ذلك يفتح لها المجال لنيل باقي الحقوق واسترجاع مكانتها التي ضاعت مع تقسيم العمل والملكية الخاصة.

وتظل المرأة عامة ،والعاملة والكادحة خاصة، تبعد عن المواقع القيادية وعن إدارة الإنتاج والملكية وهو ما يعمق معاناتها. لكنها تجسد مشاركتها في مجموعة من الانتفاضات الشعبية وانخراطها في كل مجالات النضال إلى جانب العامل .

كما ان المرأة اكثر عرضة للاضطهاد والاستغلال فقد قال عنهن ماو تسي تونغ :» يحملن على اكتافهن عبئ الاضطهاد اكثر من الرجال، اذ بينما يواجه هؤلاء ثلاث جبال من الاستغلال، تواجه النساء اربعة، لان الرجال يستغلونهن ايضا». انها تتعرض للاضطهاد داخل البيت وفي المجتمع. هذه المعاناة تجعل منها قوة تثوير العمل وتعميق الوعي اذا ما توفرت لها الشروط الذاتية والتحمت بالقوى المناضلة والتقدمية. وقد يتقدم وعيها خطوات هائلة لما تجد من يساعدها على الفهم لأسباب اضطهادها وكيف تواجهها. اما اذا انتفى هذا الشرط فيحدث فعلا ان تتحول المرأة الى نقيض ذلك .

1. مشاركة المرأة المغربية في الحياة السياسية

مثلما كان للنساء موقع في تاريخ كفاح الشعوب ضد العبودية والعنصرية والاستعمار والاستغلال الطبقي ولا زال، توجد النساء اليوم في المغرب في المقاومة الشعبية من أجل الكرامة الإنسانية، وضد كل أشكال الاستغلال والاضطهاد. تتحمل النساء الوزر الاكبر من الناحية الصحية والعنف بجميع اشكاله. نظمت النساء لنضالات ضد العنف والتمييز والمجتمع الذكوري الأبوي،

وقاومن بشاعة الاستغلال في المعامل والضيعات الزراعية، وقدن كفاح الفئات الأكثر فقرا في مناطق نائية من أجل الأرض والماء، وفي الكريانات والدواوير من اجل السكن اللائق، الصحة والتعليم... تعرف مقاومة النساء بالمغرب تطورات مهمة نحصرها خصوصا من بداية الثمانينات. والتي يمكن تلخيص أهم مكونات هذه المقاومة في «تيارات ثلاثة» :حركة المثقفات الديمقراطيات، والنساء المرتبطات بالإطارات السياسية والنقابية، والنساء الكادحات والفقيرات. نحصر مساهمتنا في التيار الثاني أي النساء المرتبطة بالإطارات السياسية (الاحزاب السياسية). هناك عمل متفاوت من حزب لآخر، لكن ما يميز هذه النساء المرتبطات بالهيئات والنقابات والتنسيقيات والجمعيات الحقوقية وبعض الجمعيات النسائية، هو ارتباطهن بإطارات لها رؤى خاصة حول المجتمع عامة وحول المرأة خاصة، من نفي خصوصية المرأة إلى طرح قضية المرأة كقضية عادلة لكن في إطار تصور يغلب عليه المنظور الذكوري. ومن الملاحظ أن في جل التنظيمات السياسية والنقابية والحقوقية.... ، تحتل المرأة مرتبة ثانوية في مراكز القرار، وحتى عندما تتقلد منصب في القيادة فإنها تستعمل كواجهة أو استجابة لكوطا (محددة من طرف الاطار او من طرف المخزن مثال كوطا في قانون الاحزاب...)

2. المشاركة السياسية للمرأة

إن مفهوم المشاركة السياسية يندرج في إطار التعبير السياسي والشعبي وتسيير الشأن العام من قبل أطراف المجتمع سواء النساء أو الرجال، وهي أرقى تعبير للديمقراطية لأنها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في قضايا المدينة أو الحي أوالمؤسسة.

اما في المجال السياسي تعتبر المشاركة حجر الزاوية في إعادة تركيب نظم السلطة وإتاحة الفرصة للجماعات المختلفة للمشاركة عبر آليات الديمقراطية أي الإنتخاب. وإن حق المشاركة السياسية هو من أهم الحقوق لأنه يساهم في صنع القرار وإتخاذه.

يقول لينين:» طبيعي جدا ان يتحدث الليبرالي عن الديمقراطية اما الماركسي فلن ينسى ابدا ان يطرح السؤال التالي : لمصلحة أي طبقة؟»

كما تقاس درجة نمو المجتمعات بمقدار قدرتها على دمج النساء في قضايا المجتمع العامة والخاصة، وتعزيز قدراتهن للمساهمة في العملية التنموية فيه. ولا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة، بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع.

ان مشاركة النساء في الحياة السياسية من أهم عناصر العملية الديمقراطية في بلد ما وهي تعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة.

إن أي تغيير لوضعية المرأة يستلزم تفعيل حقيقي لمبدأ الدمقراطية تلك التي تربط الديمقراطية والمساواة بدستور دمقراطي يضمن المساواة بدون قيد او ثوابت.

في المغرب ، الدستور لا ينص صراحة وبشكل مباشر على المساواة في القانون بين النساء والرجال انما ينص على المساواة امام القانون فقط ، مع وجود العديد من القوانين التي تكرس التمييز ضد المرأة خاصة في الحقوق المدنية (قوانين مدونة الاسرة...)

نلاحظ انه بالرغم من كل الخطابات حول «عالم المرأة» و«سلطة الفتاة»، وبالرغم من جميع القوانين التي يزعمون أنها تضمن المساواة، تظل في بلادنا شريحة النساء المستضعفات دون موقع لهن في الإعراب السياسي والحقوقي في مقدمة هؤلاء النسوة ،العاملات في البيوت وفي الحقول وفي المزارع وفي الورشات السرية للخياطة بالمدن الكبرى وفي الضيعات وفي المتاجر والمقاهي والمطاعم ، والمشردات... وتبقى هذه الشريحة من المجتمع هي الضحية رغم كل التغيرات والتحولات التي تعرفها البلاد.

و تظل النساء ولفترة طويلة بعيدة عن المجال السياسي الحقيقي، الا وهو انخراطها الفعلي في التغيير (خاصة داخل الاحزاب التقدمية، وفي النقابات الجادة)، ولا يتم الاهتمام بها إلا في فترة الاستحقاقات الانتخابية من أجل الحصول على صوتها .

ان الوضع الحالي يطرح تساؤلات من نوع جديد بشأن نسبة مشاركة المرأة في المؤسسات المخزنية ومستوى ادائها وكيفيته، ومدى قدرتها على التأثير في الحياة السياسية. ومدى صلتها بالنضال القائم من أجل الحريات العامة وحقوق الإنسان.

السؤال المطروح هل النساء المنتخبات في المؤسسات المخزنية (المجالس المحلية والجهوية والبرلمانية) لديها القدرة بإحداث تغيير بالنسبة لقضايا النساء المطروحة في المجتمع المغربي؟

هل مساهمة النساء وولوجها الى مواقع القرار سواء في الحكومة أو البرلمان مؤشر للدمقراطية وتحقيق مطالب النساء ام انه رهان واهن يدخل ضمن هدف تلميع صورة الديمقراطية للمغرب (دمقراطية الواجهة) ويصبح فقط الية للتسويق السياسي مستجيبا لضغوطات خارجية فقط؟

هل استفادت المرأة المغربية من حضورها في المؤسسات المخزنية وكانت مؤثرة في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي والوطني سابقا؟

ثمة الكثير من الاسئلة يتم الاجابة عنها من خلال التقييم الفعلي للظروف التي تعيشها المرأة العاملة والكادحة حاليا؟

3. ما هو البديل؟

يجب أن يبدأ النضال من أجل مصالح النساء في أماكن العمل، من أجل تنظيم العاملات في النقابات (النضال في سبيل أجور وظروف عمل لائقة ...)و تطوير وعيهن. وتبقى المسؤولية الرئيسية في دعم النضالات العمالية وتاطيرها وتوفير سبل نجاحها وتطورها على عاتق القوى النقابية الديمقراطية والسياسية اليسارية وعلى الخصوص الماركسية من خلال الارتباط بالطبقة العاملة وتشجيعها على التنظيم والانخراط في العمل النقابي ومساعدتها على اكتساب الوعي الطبقي ونشر الفكر الاشتراكي وسطها، وتعبئة عناصرها الطلائعية للمساهمة في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين المعبر السياسي عن مطامحها وقائدها في التغيير الثوري لأوضاع القائمة وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية في أفق الاشتراكية.

ضرورة تعزيز مشاركة وقيادة المرأة على جميع المستويات، خاصة النساء العاملات والفلاحات الفقيرات والكادحات المهمّشات، يعد من مهام القوى التقدمية وذلك بخوض النضال ضد الاستغلال والاضطهاد والتمييز والتهميش .

إن المهمة اليوم ليست تعبئة النساء والرجال حول قضية المرأة وفقط وإنما النضال من أجل إيجاد وإبراز مناضلات قياديات للحركة الجماهيرية وكوادر قيادية متمرسة في النضال الثوري، وذلك بارتباط وثيق مع بلورة وتجسيد مهام تطوير حركة نسائية ذات قاعدة جماهيرية شعبية وذات نفوذ وتأثير على مجرى الصراع الطبقي ببلادنا.

ان الطريق الوحيد لتحقيق التحرر الحقيقي للنساء -وجميع فئات المجتمع المضطهدة الأخرى- يمر عبر النضال من أجل إسقاط الرأسمالية واستبدالها بالاشتراكية، ذلك النظام الذي يمكنه أن يضمن الحرية الحقيقية لكل من الرجال والنساء، مما يتطلب بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، ونعتبر هذا البناء الشرط الاساسي لتحقيق التغيير المنشود.

في واقع المغرب الحالي المساهمة السياسية ليست المشاركة في المؤسسات المخزنية ، بل هي الانخراط الفعلي في سيرورة التغيير الثوري لبناء مغرب جديد يضمن المساواة الفعلية.

و احسن ما نختم به هو مقولة ماو تسي تونغ:» ان المرأة نصف السماء وعليهن انتزاع النصف الاخر». فهذا يستلزم وجوبا وضعها في صلب التغيير الثوري المنشود ببلادنا .

الشباب والثقافة البديلة

الراشيدي محمد

إن الثقافة لم تكن يوما محايدة، بل كانت دوما ساحة للصراع الأيديولوجي بين طبقات المجتمع. لقد أكد ماركس: «ان الطبقة التي تمتلك وسائل الإنتاج المادي، تمتلك في الوقت نفسه وسائل الإنتاج الفكري». في هذا السياق، تجدر الإشارة الى ان الشباب يمثل قوة وقدرة فريدة كانت دوما في تحد للقيم التقليدية والأنماط الثقافية السائدة، فهم أقل ارتباطاً بالمصالح المادية للنظام القائم، وأكثر استعداداً لتبني أفكار وممارسات ثقافية بديلة والمساهمة في تجديدها. يتجلى دور الشباب هذا في الصراع الثقافي في عصر العولمة والثورة الرقمية، حيث فسحت وسائل التواصل الاجتماعي ساحة جديدة للمعركة الأيديولوجية. فالشباب اليوم يستخدمون التكنولوجيا الحديثة لتحدي الهياكل الثقافية التقليدية القديمة وخلق فضاءات جديدة للأبداع وللمقاومة. فالمدونات، ومنصات التواصل الاجتماعي، والمواقع الإلكترونية أصبحت أدوات قوية في يد الشباب للانتفاضة ولنشر الوعي وتنظيم النضال الثقافي.

تتجلى أهمية الممارسة الثقافية للشباب هذه في كون هذا الوعي وهذه الممارسة تحول في لحظات معينة إلى قوة مادية، وقد سبق لماركس ان أشار الى ان النظرية تصبح قوة مادية متى استطاعت ان تستحوذ على الجماهير. فالثقافة البديلة التي ينتجها الشباب الواعي بانتمائه الطبقيً تشكل تحدياً مباشراً للهيمنة الأيديولوجية البرجوازية، وتمهد الطريق لتشكيل وعي جمعي مضاد. لذلك فمن الضروري، تطوير هذه الثقافة لتكتسب طابعا بروليتاريا وتعبر عن مصالح ا الكادحين وتطلعاتهم، وان تستمد مقوماتها من التجارب النضالية ومن التراث الشعبي المتنور. وفي هذا الإطار نشير الى ان العالم العربي شهد في العقود الأخيرة حركات ثقافيا جادة قادها الشباب بحماس وتبصر فجسدت أشكالا متنوعة من التعبيرات الفنية والثقافية الهادفة. ففي مصر مثلا، برزت الاغنية الملتزمة انتشرت على الصعيد العربي على يد امام وفؤاد نجم كما طهرت حركة موسيقى الراب العربي كأداة للتعبير عن الواقع الاجتماعي والسياسي، وكان خير مثال لها أعمال فنانين شباب مثل مجموعات «المرفعجية» و«عفروتو» الذين قدموا نقداً لاذعاً للواقع الاجتماعي والسياسي، و مثلوا بأدائهم ذلك صوت الطبقات المهمشة و عبروا عن معاناتهم وآلامهم.

في فلسطين ايضا طور الشباب أشكالاً فنية مقاومة مزجت بين التراث الشعبي وأساليب التعبير الفني المعاصرة، مجسدين بذلك المفهوم اللينيني «للثقافة البروليتاريا» التي تستلهم التراث الشعبي المتنور وتطلعاته الطبقية والثورية. ويظهر ذلك جليا في حركة الفن التشكيلي الفلسطيني المعاصر، في الموسيقى البديلة التي تقدمتها فرق مثل «47 صول» و«دام»، والتي تستخدم الموسيقى كسلاح في المقاومة الثقافية. لذلك، فالنضال الثقافي الفلسطيني يمثل نموذجاً ناجحا في المزاوجة بين المقاومة الشعبية الميدانية والمقاومة الفكرية الثقافية. فالشعب الفلسطيني يخوض نضالاً ضد الاستعمار الاستيطاني بما في ذلك على المستوى الثقافي من جهة، وضد الاستغلال الطبقي من جهة أخرى.

أما في المغرب، فقد تميز المشهد الثقافي بدينامية خاصة، حيث قاد الشباب حركة ثقافية نشطة تجلت في النضال من أجل الاعتراف بالثقافة الأمازيغية، وتطوير أنماط موسيقية تمزج بين الموروث الشعبي المحلي والأساليب العالمية المعاصرة. وقد برز ذلك في الحركة الموسيقية «فيوجن» المغربية، وفي أعمال فنانين مثل «ناس الغيوان» و«حتى لا» الذين يقدمون رؤية نقدية للواقع الاجتماعي من خلال مزج الموسيقى التقليدية مع الأنماط المعاصرة. ولتحليل هذه الظاهرة، يمكن القول ان المزج بين الأنماط الموسيقية والثقافية المختلفة يعكس التناقضات الموضوعية للمجتمع المغربي المعاصر، حيث تتعايش أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية مع أشكال الإنتاج الرأسمالية الحديثة. وكما أشار لينين في نظريته عن «التطور اللامتكافئ والمركب»، فإن المجتمعات التي تخضع للهيمنة الإمبريالية تشهد تداخلا معقداً بين مراحل تاريخية مختلفة، الأمر الذي ينعكس في إنتاجها الثقافي.

في مجال السينما ايضا، ظهر جيل جديد من المخرجين الشباب المغاربة عملوا على خلق سينما اجتماعية نقدية تتناول قضايا الفقر والتهميش والعدالة الاجتماعية. فهؤلاء الشباب يصنعون تاريخهم الثقافي، متحدين الهيمنة الثقافية للطبقات المسيطرة. ولعل أهمية هذه الحركة السينمائية النقدية تكمن في قدرتها على تفكيك «الوعي الزائف» ، والذي تنتجه الأيديولوجيا المهيمنة لإخفاء التناقضات الطبقية في المجتمع. فمن خلال تسليط الضوء على معاناة الفئات المهمشة، وكشف آليات الاستغلال والقمع، تساهم هذه السينما في تعزيز الوعي النقدي عند المشاهد، وتحويله من مستهلك سلبي للثقافة إلى مشارك فاعل ومساهم بشكل من الاشكال في إنتاجها. لكن لابد هنا من الاشارة الى أن هذا النضال الثقافي يواجه تحديات كبيرة، تتمثل في هيمنة الثقافة الاستهلاكية التي تحاول القوى الرأسمالية فرضها من خلال الإعلام الرسمي الذي يروج للتفاهة، وأيضا من القمع المتسلط على الاشكال الثقافية والابداعية الجادة من قبل السلطات، وكذلك التفاوت الطبقي الذي يحول دون التمتع بالثقافة الهادفة من طرف الغالبية المهمشة.

ان إحدى الإشكاليات الاساسية في النضال الثقافي المعاصر تتجلى في التناقض بين الطابع الجماعي للإبداع الثقافي والتملك الفردي لوسائل نشره وتوزيعه. فكما تم شرح وتحليل الاغتراب تحت النظام الرأسمالي، فعمل المنتجين والمبدعين -بما فيه الإنتاج الفني والثقافي - يتحول إلى قوى غريبة عنهم تمارس سيطرتها عليهم هم انفسهم. وفي عصر الرقمنة الحالي، تبرز هذه الإشكالية بشكل حاد من خلال سيطرة شركات التكنولوجيا العملاقة على منصات النشر والتوزيع الرقمي، مما يؤدي إلى استلاب العمل الإبداعي للشباب وتحويله من ابداع وفن إلى سلعة يستثمر فيه الرأسمال. هكذا فالتحدي الأكبر يتجلى في تسليع الثقافة والفن وتحويلهما إلى سلعة استهلاكية تدر الأموال الطائلة، وهو ما حذر منه ماركس في نقده للرأسمالية بقوله: «إن الرأسمالية تحول كل شيء إلى سلعة». فالشباب العربي والمغربي يواجهون ضغوطا هائلة لتبني نمط ثقافي استهلاكي يفرغ الثقافة من مضمونها النقدي والتحرري. هكذا تبرز أهمية مفهوم «الهيمنة الثقافية» الذي طوره المفكر الماركسي أنطونيو غرامشي، الذي اشار إلى الآليات غير القسرية التي تستخدمها الطبقة المسيطرة للحفاظ على هيمنتها. فمن خلال السيطرة على المؤسسات الثقافية والإعلامية، تسعى البرجوازية إلى تشكيل «الحس المشترك» للمجتمع بما يخدم مصالحها. ويصبح النضال الثقافي للشباب في هذا الإطار نضالاً ضد الهيمنة ومحاولة لبناء «هيمنة مضادة» تعبر عن مصالح الطبقات الشعبية وتطلعاتها.

لذلك فمن الضروري تطوير اساليب للنضال الثقافي تتضمن بناء مؤسسات ثقافية مستقلة، وتطوير شبكات التضامن، وربط النضال الثقافي بالنضال الاجتماعي الشامل. وتكتسب هنا مقولة لينين: «التنظيم هو سلاح الضعفاء في وجه الأقوياء» أهمية خاصة، فالتنظيم الذاتي للشباب في مجموعات وتعاونيات ثقافية بشكل ضرورة لمواجهة هيمنة المؤسسات الثقافية الرسمية التجارية منها والدعائية، وتقدم التجارب الاشتراكية التاريخية دروساً مهمة في هذا المجال. فقد شهدت المجتمعات الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي والصين وكوبا وغيرها تجارب رائدة في تطوير مؤسسات ثقافية جماهيرية مكنت الطبقات الشعبية من الوصول للإبداع الفني والثقافي والمساهمة في اغنائه. فلابد للثقافة والفن أن يصيرا ملكا للجماهير، من الضرورة تحرير الثقافة من قيود الملكية الخاصة وجعلها متاحة للجميع. وهنا لابد من التوضيح على إن الواقع الثقافي وتغييره يرتبط ارتباطاً وثيقا بتغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي. لذلك فلابد للنضال الثقافي ان يندرج ضمن النضال ألشامل من أجل العدالة الاجتماعية والتحرر من كل اشكال الهيمنة والاضطهاد. ولعل التحدي الأكبر الذي يواجه الشباب في نضالهم الثقافي هو تجاوز التشتت والانقسام الذي يتجسد على مستوى الحركات الاجتماعية في العالم العربي والمغاربي، وبناء الجبهات ثقافية الموحدة القادرة على مواجهة آليات الهيمنة الرأسمالية. فالنضال الثقافي لا يمكن أن ينجح إلا إذا تجاوز التشتت وامتلك رؤية استراتيجية موحدة.

في الختام، يمكن القول إن النضال الثقافي للشباب في العالم العربي والمغاربي يمثل تجسيداً حياً للوعي المتنامي بالمشاكل والمهام التي يطرحها الواقع. فمن خلال الاشكال الإبداعية والثقافية المتنوعة، يساهم هؤلاء الشباب في تشكيل وتحفيز وعي جديد قادر على تجاوز التفاهة و «الوعي الزائف» الذي تروج له الأيديولوجيا المهيمنة، والمساهمة في بناء مستقبل أكثر عدلا وإنسانية. فالنضال الثقافي الشبابي يهدف في النهاية إلى المساهمة في فهم العالم وتفسيره والدفع لتغييره.

رفع العلم الفلسطيني بجامع العين

عندما كان رفع العلم الفلسطيني يُعلّم الفتية درساً حول الفرق بين الشجاعة والخوف، بين التحدي والخنوع.

قرّر الشهيد ماهر عبد الجواد صالح وصديقه هشام حسن مصيطف خوض التجربة غضباً وتحدياً، متسللين بدفاترهم المدرسية بين أحياء مدينة البيرة المحتلة إلى جامع العين حيث رفعوا العلم الفلسطيني لأوّل مرة. تجربة انضمّ بعدها ماهر إلى معسكرات الثورة في لبنان حيث ارتقى شهيداً، وبقيَ صديقه هشام يرويها بتفاصيلها.

على ظهر جامع العين، استلقيتُ وماهر إلى أن التصقتْ وجنتانا بالحجارة الباردة، تجمّدنا تماماً وكتمنا أنفاسنا، بينما تمرّ أسفلنا دورية مشاة من جيش الاحتلال. الهدوء يعمّ الحيّ، لا همس في المكان، إلا أصوات أقدام جنود وضجيج أسلحتهم المحشوّة، تحتك بملابسهم وببعضها.

تدور في رأسي مجدداً أسماء الأسلحة التي يحملونها (عوزي، وإف إن فال)، وأتساءل أيّ بندقية منهم ستضع الحدّ لحياتي وماهر؟ فأيّ همسة أو حركة سيقابلها إطلاق الجنود الخائفين زخاتٍ من الرصاص، والذين باتوا الآن على الرصيف المقابل تماماً للجامع يواصلون سيرهم الثقيل. استعدنا قوتنا مجدداً وتهامسنا: هل نكمل المهمّة؟.. لا خيار كان إلا أن نكمل المهمّة!

لحظاتٌ قليلة توازي دهراً مرّت علينا قبل أن يتلاشى الجنود في عتمة الليل، ويختفوا من أسفل أعمدة الإنارة التي كانت تكشف لنا تحرّكاتهم. استعدنا أنفاسنا المقطوعة، وواصلنا التسلّق حتى وصلنا الباب الأول الذي يؤدي للمئذنة، ثمّ زحفنا بصمت إلى أعلى المئذنة عبر الدرجات الحجرية للسلالم الدائرية. كان يدور في ذهني آنذاك المثل الشعبي "لما يطلع الحمار على المئذنة"، كان لا بدّ أن أشاركه مع ماهر، قلته فالتفت لي وضحكنا سوية، وكاد ضحكنا أن يفضحنا، ثمّ بدأنا بالتنفيذ.

باستخدام أجزاء من جراب "نايلون" سرقته من شقيقتي، ثبّتنا العلم على أحد أطراف السارية، ثمّ خرجنا، وثبّتنا الطرف السفلي على الأعمدة الحجرية للشرفة، لنكمل بذلك المهمّة، وبدأنا بعدها عملية الانسحاب.

وعلى عكس ما خططنا، غادرنا على عجل، انزلقت أجسادنا على الدرج اللولبي وما هي إلا ثوان لنجد أنفسنا أمام الباب الأرضي. ومنْ هناك انطلقنا نحو الدرجات القريبة من العين القديمة التابعة للجامع. اجتزنا الشارع الرئيس، وأطلقنا أقدامنا للريح مبتعدين بأقصى سرعتنا عن المكان. فيما يرافقنا صوت خفقان العلم على ظهر جامع العين وهو يعلو شيئاً فشيئاً معلناً نجاح المهمة.

عدنا إلى منزل ماهر الذي غادرناه حاملين دفاترنا بحجّة مراجعة دروسنا، ومخبّئين العلم والسارية في معطفينا. إلا أننا الآن أمام مواجهة الوالدة الغاضبة من ماهر المتأخر عن موعد عودته إلى البيت. ويا ويلتنا إذا اكتشفت الأم أننا عدنا من مهمتنا مباشرةً إلى البيت، والذي كان قد يترتب عليه اعتقال والد ماهر، عبد الجواد صالح، رئيس بلديتنا المحبوب آنذاك.

جامع العين البداية...

بدايات عام 1973، دبّ الغضب في قلوب الجيل الشاب كما باقي الشعب الفلسطيني، تبدّد الخوف من المحتل وممارساته القمعية التي لم تعُد تشكّل رادعاً، بل سبباً متجدداً للثورة والانتفاض. فقررتُ وصديقي الشهيد ماهر عبد الجواد صالح الالتحاق بخلايا المقاومة الفلسطينية وبدأنا بالحصول على منشورات من قادتنا في الخلايا الذين كانوا يكبروننا سناً ويتبنون رؤية قومية متصلّبة.

كانت المنشورات رديئة الطباعة، إلا أنها احتوت على رسائل مهمة ترفض الاحتلال وتدعو لمقاومته بكلّ السبل الممكنة من بينها العصيان المدني، والتأكيد على الوحدة الوطنية. وكانت التعليمات ألا تبقى هذه المنشورات بجيوبنا وبين دفاترنا، بل أن نوزعها على الطلبة في المدارس. ونجحنا في توزيع تلك المنشورات، إذ كنا نذهب باكراً إلى المدارس ونتسلل إلى غرف الصفوف بعد أن نكون قد اخترنا الوقت الذي يكون فيه الأستاذ المناوب أستاذاً موثوقاً.

كنا نوزّع نسختين من كلّ منشور على كل مقعد، ونسخة أخرى على الطاولة المخصصة للأساتذة ونعود فرحين. لكن هذا العمل لم يكن يلبي طموحنا الوطني، فبدأنا بمطالبة قياداتنا بأعمال أكثر جرأة.

تجاوبت القيادة مع مطالبنا، واقترحتْ علينا أن نقوم برفع العلم الفلسطيني، عندما كان العلم محظوراً من قبل الاحتلال. وتركت القيادة لنا خيار تحديد الوقت المناسب. وبعد أن حدّدنا جامع العين هدفاً لنا، زوّدنا قائد خليّتنا بعلم فلسطينيّ بطريقة سرية للغاية، وترك لنا رسم الخطة وتنفيذها.

تنفيذ المهمة وإنجاحها كان تحدياً واختباراً شخصياً، خاصة أنني كنتُ طالباً في الفرع العلمي، وكان ماهر طالباً في الفرع الصناعي؛ إذ كان علينا استغلال قدراتنا العلمية والتقنية وإبداع وسيلة ذكية لإنجاز المهمة.

وبالفعل تمكّنا من إيجاد حلٍ سريع، إذ وببساطة قمنا بفكّ "انتين" إحدى التلفزيونات من على سطح العمارة التي كنتُ أقطن فيها، وتعمّدنا ألا يكون لشقتي، بل اخترنا "انتين" شقة الجيران، وقام ماهر باختيار عدد من القضبان الحديدية المجوّفة ومطوية الأطراف ليسهل تجميعها والحصول على سارية علم تتناسب مع حجم العلم الذي نمتلكه. وفعلاً أنجزنا المهمة في اليوم التالي.

لحظاتٌ قصيرةٌ كانت، لكنها أضافت المعنى والهدف لحياتنا. اللحظات القصيرة التي عشتُها وماهر على المئذنة تقبع في ذاكرتي بوضوح لتعلّمني الفرق ما بين الخوف والشجاعة. رغم أن جنود الاحتلال اكتشفوا وجود العلم بعد ساعات واقتحموا المسجد فجراً، وأجبروا الإمام على إنزاله بعدما اعتدوا عليه بالضرب.

وداعاً ماهر...

ظل ماهر الذي تشكّل على باب المئذنة، رائحة المدينة في تلك اللحظات، ورجفة جسدي عند هبوب رياح الفجر، صوت الخوف في أنفاسنا. كل هذا سيفنى إلى الأبد. إلا أنني ويوما ما سأكون مطمئناً أن ذكرى الشاب الجميل الذي وبالرغم من خوفه، وقف بشجاعة ونبل ليقاوم ويقاتل من أجل الإنسانية، ستبقى حية في مكان ما، وبشكل ما في هذا الكون.

أفترقنا أنا وماهر بعد تخرّجنا من المدرسة، التحقتُ بوالدي وأخواتي في مدينة "شيكاغو" الأمريكية لإكمال دراستي. والتحق ماهر بوالده الذي كان مُبعداً عن الوطن واستقرّ في بيروت.

كثيراً ما أتأمل كيف تحوّل الفتى الصغير داخل ماهر إلى رجل جاد بنفسه للوطن، فأبى إلا أن يتقلد وشاح الفروسية. بعد عام من مهمتنا من على مئذنة جامع العين، وفي 15 تموز 1974، ألقى ماهر بجسده الصغير على ذخيرة حية كادت تودي بحياة رفاقه في السلاح في إحدى معسكرات الثورة في تل الزعتر، شمال شرقيّ بيروت، ليرتقي هو شهيداً، فاتحاً الدرب لرفاقه ليكملوا مسيرتهم!

عن موقع "باب الواد"

الصوت ما يزال

معين بسيسو

مدينتي أقراطها الزنابق البيضاء
وعقدها حباته براعم الأذاء
يحبها علاء
أخي الذي يجوع والربيع في مدينتي ذراع
وبرتقاله على الشجر
أخي الذي يرشه الرصاص والمطر
إليك من دمائه اللألأة السلام
ومن مدينتي السلام
مدينتي الشاهرة السلاح والجراح
متراسها الأمواج والنيران والرياح
.....
تقاتل الغزاة
ويحرس الحياه
رصاصها المقاتل الغزاة
وتطلق المدافع الحارسة الفضاء
والصوت لايزال
صوت المقاتل العنيد ما يزال
صوت المدينة العنيدة النضال
يرن في الأنقاض والدخان
يرن في جدارنا هنا فنلعن الجدار
هنا ترفرف الشجاعة المكسورة الجناح
هنا يد بلا سلاح
هنا دم بلا جراح

الجريدة بين البدل والابتدال

عبداللطيف صردي

بين الفينة والأخرى أجلس في المقهى لقراءة الجرائد.يجمع الكثير من القراء على ضحالتها واسفافها. تطرق باب الجريمة والرياضة والصحة وأخبار النجوم والفن. لها خط تحريري يكاد يتشابه مع بعض التفاوتات. كما لها رؤية مناوئة لكل من ناصب العداء أو كان معارضا لما هو رسمي سياسيا واجتماعيا وحقوقيا. أحيانا تتلبس لبوسات ليبرالية. وكأنها لسان حال رجال الأعمال.أو أصحاب حل وعقد. وأحيانا أخرى بنرجسية لا تحترم عقل القارئ والمتصفح. وقد لاتناقش الأفكار والقضايا بقدر ما تسقط في الشخصنة. فتشيطن طرفا وترفع آخر إلى العلا. إلا بعض الأقلام التي تحترم رسالتها النبيلة.

لكن من طرائف جلسة اليوم وأنا مغرق في القراءة لاحظت بائع النعناع يدخل بشكل محتشم. سلمه النادل كومة من جرائد البارحة وانصرف. فهمت الأمر وقدرت خجله. يقدم سلعته كباقة نعناع لزبنائه.

عادت بي الذكرى إلى سنوات ازدهار جرائد الأحزاب الوطنية. حيث كان المناضلون يحملون جريدة (المحرر) تحت معاطفهم أو يسلمها استاذ لتلميذ خلسة . لما كان الشهيد عمر بن جلون مديرها. وكذلك مكانة (البيان) بالفرنسية ورزانتها. وجريدة (أنوال) لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي وكذلك (البيان الثقافي) الذي كان يشرف عليه المثقف العضوي البسيط محمد صوف. وصحيفة (النشرة) للشبيبة الاتحادية في عهد محمد الساسي ومعه كثير من الشباب يشتغلون بشكل جماعي .وجريدة (المسار) و(الطريق) لرفاق الطليعة ببساطتها وطاقمها المتطوع . وجريدة (الأفق) لليسار الجديد. و(المواطن) و(المواطنة) للمناضل عبدالله زعزاع والتي حوربت في المهد ولم تعرف إلا أعدادا قليلة.

لم تكن هذه الجرائد تدخل دكاكين المواد الغذائية. أو تجدها مرمية في القمامات أو يمسح بها زجاج المقاهي أو تلطخ في ورشات صباغة السيارات. كانت بمثابة مراجع يحتفظ بها في مكتبات المناضلين. تلقى تكريما لأنها تحمل مشروعا عصريا حداثيا ديموقراطيا أشتراكيا..

لابد للإشارة إلى ملاحظة بسيطة.هو أنه لم تعد لأطياف اليسار منابر رغم وجود فائض من الأطر الكفأة في هذا المجال. وهنا استحضر تجربتين داومتا على حضورهما. جريدة المناضل(ة). والتي يوزعها رفاقها في المناسبات النضالية مثل فاتح ماي والمسيرات الشعبية ومناسبات تتعلق بحراكات عمالية أو قضايا تتعلق بشأن المدرسة العمومية والمستشفى العمومي...

وجريدة النهج الديمقراطي التي صمدت لسنوات طويلة رغم قلة الإمكانيات وضيق ذات اليد والحصار المضروب عليها. ويرجع هذا الصمود لايمان خطها التحريري وطاقمها المكافح المتطوع . وبأعجوبة وبفعل إرادي قوي تحولت من شهرية إلى نصف شهرية ثم اسبوعية. فاتحة صفحاتها لكل القضايا من النضالات العمالية والشبابية والنسائية والقضية الفلسطينية والثقافة الهادفة. وبذلك تكون قد لعبت دور المنظم والبوصلة سواء لمناضليها ولمناضلاتها ومتعاطفيها ومتعاطفاتها ولكل ضحايا الاستغلال والتهميش. وكل القضايا الدولية العادلة منحازة لشعوبها ومناهضة للامبريالية والصهيونية.

صحيح أن هناك عوامل كثيرة ساهمت في تغيير القراءة. وخاصة الاعلام الرقمي. وأيضا الأزمة الاجتماعية التي أفرزت بعض أشباه الصحافيين البعيدين كل البعد عن نبل رسالة الصحافة.

الرفيقة زهرة حكيمي:

تحرر النساء لن يتأتى إلا باكتساب الكادحات والعاملات للوعي الطبقي ومعرفة عدوهن الحقيقي والصراع من أجل التحرر من قيودهن واغلالهن التي يرزحن تحت نيره...

تقديم

يصدر هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي والذي خصصناه لدور المرأة في الصراع الطبقي تزامنا مع اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف 8 مارس. وإذ أن قضية المرأة قضية طبقية، تستضيف الجريدة الرفيقة زهرة حكيمي،الكاتبة الوطنية للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي. وهي كذلك عضوة في المكتب السياسي للحزب ومناضلة على الواجهة النقابية والحقوقية.
شكرا لدعوة جريدة النهج الديمقراطي لي كضيفة هذا العدد من أجل تسليط الضوء على بعض القضايا التي تخص المرأة، وخصوصا العاملة والكادحة في خضم الصراع الطبقي.

■ على مر الانتفاضات والهزات الاجتماعية والشعبية التي شهدها المغرب، كانت المرأة متواجدة بقوة. هل مرد ذلك هو وعي طبقي متقدم أو أنها في واجهة التأثر بالسياسات الطبقية السائدة؟

● **المرأة نصف المجتمع وهي التي تربي اجيال المستقبل، وبالتالي فهي المجتمع ككل، لذلك نجدها في مقدمة الحراكات الشعبية والعمالية بحكم مواجهتها المباشرة مع السياسات الطبقية اللاشعبية واللاديمقراطية، من استفحال للفقر بل وتأنيثه، ومن غلاء للمعيشة وزيادات مهولة للاسعار ،فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد ربات البيوت) اللواتي ينعتن بمهنة «بدون sans .») تحملن القفة الى السوق لاقتناء ما يمكنهن من اعداد وجبة أساسية لابناءهن، تصطدمن مباشرة بارتفاع أثمنة المواد الغذائية الأساسية (خضر، دقيق، سكر....)، الامر الذي يجعلهن مؤهلات للخروج الي الشارع والتعبير عن سخطهن وغضبهن بمعية ابناء وبنات هذا الشعب المقهور،وكذا العاملات الزراعيات تكدحن في الضيعات الفلاحية من طلوع الشمس الى غروبها بأجر زهيد وظروف عمل صعبة ووسائل نقل حاطة بالكرامة الإنسانية وقد تزحق ارواحهن من خلال حوادث السير المميتة، هذه الشروط الموضوعية تجعلهن تنتفض وتخرجن منددات بالاستغلال والاضطهاد المزدوج الذي يطالهن، ناهيك عن العاملات والكادحات في المعامل والمصانع تعشن بدورهن الاستغلال والقهر والطرد التعسفي،يدفعهن هذا الواقع إلى الاحتجاج والاعتصام وخير نموذج على ذلك المعركة البطولية لعاملات سيكوم - سيكوميك بمكناس اللواتي تفترشن العراء في البرد والصيف متشبثات بحقهن المشروع في التعويض عن الأضرار التي لحقت بهن من جراء استغلالهن لسنوات من طرف مشغلهن ولفضهن الى الشارع،متنكرا لحقوقهن،اللائحة طويلة من الانتهاكات الصارخة لحقوق النساء السياسية والاقتصادية والاجتماعية،هذه المعاناة تجعل النساء يكتسبن وعيا بالاستغلال والاضطهاد المسلط عليهن وينتظمن من أجل الدفاع عن حقوقهن المسلوبة**

■ تخوض النساء العاملات إلى جانب العمال نضالات مريرة في عدة مواقع إنتاجية سواء الفلاحية أو الصناعية. كيف يتصور القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي تحدي التجذر وسط هذه الطبقة العاملة؟

● **انسجاما مع مخرجات المؤتمر الوطني الخامس لحزب النهج الديمقراطي العمالي والذي اعلن فيه عن تأسيس الحزب المستقل الطبقة العاملة،وكقطاع نسائي للحزب انخرطنا في هذه السيرورة ووضعنا برامج تتماهى مع اطروحات المؤتمر الوطني الخامس للحزب في اتجاه التقوية والبلترة والتصليب، حيث ان تحقيق هذه الأهداف رهين بالانخراط وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات،هكذا استحضرنا العاملات والفلاحات والكادحات،في صلب انشطتنا التكوينية منها والاشعاعية متوجهات نحو هذه الفئات المقهورة،كالندوة الفكرية التي عقدها القطاع النسائي بمناسبة ذكرى استشهاد الرفيقة سعيدة المنبهي في نهاية السنة الماضية،والتي كانت تحت عنوان « دور النساء في الحراكات الشعبية والعمالية من أجل التحرر. والديمقراطية « ولامسنا من خلالها الأدوار الطلائعية للنساء في كل من حراك فيكيك من أجل الماء،عبر شهادات حية من عين المكان للمرأة الفكيكية بزيها التقليدي (الحايك) تتصدر الاحتجاجات والتظاهرات وتردد الشعارات وتاخذ الكلمة الى جانب شقيقها الرجل، وتتواجد في لجنة الدعم للحراك، وكذلك كانت مساهمة العاملات الزراعيات بالجنوب وخصوصا منطقة اشتوكة أيت باها وبويكرى ،من خلال شهادات أبانت فيها النساء عن الوعي بالاستغلال البشع من طرف المشغلين بالضيعات الفلاحية باجور زهيدة وظروف العمل والنقل المزرية، اضافة الى المعركة البطولية وبنفس طويل ،والتي تقودها عاملات سيكوم - سيكوميك بمكناس، هذه النماذج الثلاث نقوم بتتبعها عن كتب، سواء عبر لجان الدعم او من خلال المؤازرة او عبر الزيارات التضامنية.**

■ تشكل المرأة العاملة نسبة مهمة من قوة العمل المنتجة للثروة بالمغرب. لكن نسبة الانخراط في العمل النقابي والسياسي متدنية. ما هي السبل الكفيلة أمام القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي لرفع الوعي الطبقي والتنظيمي لدى المرأة العاملة عموما؟

● **ان نسبة التنقيب ضعيفة جدا عند العمال والعاملات على السواء، وضعف الانخراط في العمل النقابي والسياسي يعود إلى عدة أسباب، نذكر منها البيروقراطية النقابية والانتهازية التي تنخر أجهزة النقابات الممخزنة والتي لا تدافع عن العمال والعاملات بل تستخدم الطبقة العاملة بدل خدمتها، وهو ما يتطلب منا فضح هذه الممارسات والعمل على خلق توجه ديمقراطي يدافع عن قضايا العمال والعاملات وتحسين ظروف اشتغالهم/ن، بمعنى إستعادة العمل النقابي دوره الحقيقي للدفاع عن قضايا العمال والعاملات المادية منها والمعنوية.**

هذا من جهة، ومن جهة أخرى على الطبقة العاملة ان تنخرط في الحزب المستقل الطبقة العاملة ليكون المعبر السياسي عنها، وهنا يكمن دورنا كرفاق ورفيقات لحزب النهج الديمقراطي العمالي في التجدر وسط الطبقة العاملة وتثوير نضالها ضد الاستغلال والاضطهاد والعمل مع الطلائع العمالية، لتكتسب هذه الأخيرة آليات الدفاع الذاتي عن مصالحها الطبقية وانتزاع حقوقها. فلا تحرر للمجتمع من دون تحرر نسائه، ولا تحرر النساء بدون تحرر للمجتمع.

وهذا التحرر لن يتأتى إلا باكتساب النساء الكادحات والعاملات للوعي الطبقي ومعرفة عدوهن الحقيقي والصراع من أجل التحرر من قيودهن واغلالهن التي يرزحن تحت نيرها، وذلك من خلال قيادة المعارك والتواجد في الصفوف الأمامية للاحتجاجات والحراكات الشعبية منها والعمالية، فيا عمال وعاملات العالم اتحدوا واتحدن فلن تخسروا او تخسرن سوى اغلالكم/ن.

ان ايمان النساء بقضاياهن العادلة كفيل بتطوير آليات الدفاع عن حقوقهن وإثبات ذواتهن في معمعان الصراع من اجل مجتمع الكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.

السودان.

حكومتان بلا شرعية تصعدان الحرب وتهددان وحدة البلاد

في مشهد سياسي يزداد تعقيداً، تحولت أطراف الحرب في السودان من ساحات القتال إلى سباق محموم نحو شرعية مفقودة. حكومة بورتسودان، بقيادة البرهان، تحاول إعادة إنتاج نفسها عبر تعديلات على الوثيقة الدستورية، رغم أنها فقدت أي أثر قانوني بعد إنقلاب 25 أكتوبر 2021. هذه التعديلات ليست سوى محاولة يائسة لتكريس الحكم العسكري كأمر واقع، رغم إفتقارها لأي تفويض شعبي أو قانوني يمنحها هذا الحق.

على الجانب الآخر، يسعى الدعم السريع لإمتطاء شعارات "السودان الجديد"، محاولاً تغليف مشروعه العسكري برؤية مدنية زائفة. في الواقع، التوقيع على الميثاق التأسيسي في نيروبي لا يعكس أكثر من محاولة لإضفاء شرعية على مليشيا عاثت في البلاد قتلاً وتهجيراً، ولا يختلف جوهرياً عن محاولات البرهان لإحتكار السلطة.

وفي خضم هذا الصراع، يتزايد الخطر مع تبلور إتجاه فعلي نحو تقسيم السودان إلى حكومتين متناقضتين؛ إحداهما مليشياوية تتدثر بغطاء علماني وتهيمن عليها مليشيا الدعم السريع، والأخرى تحت سيطرة الجيش وتلتف حولها فلول نظام الإنقاذ.

هذا الإنقسام يُعمّق مخاوف تفتيت البلاد، خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاع مثل جبال النوبة وإقليم الفونج، حيث تتصاعد الطموحات الإنفصالية في ظل غياب أي حلول سياسية جذرية تعالج جذور الأزمة وتستجيب لمطالب العدالة والسلام. ومع إستمرار هذا الإنقسام، يتفاقم الخطر على وحدة السودان ومستقبله السياسي، ويزداد تهديد إستقراره الداخلي مع إنحسار أي أفق واضح لإنهاء الحرب.

يأتي هذا بينما تتزايد الشكوك حول الدور الإقليمي في تشكيل مستقبل السودان، خاصة في ظل بعض التصريحات المتداولة عن إحتمال عودة بعض وجوه الفترة الإنتقالية. هذه التطورات تثير تساؤلات مشروعة حول مدى تدخل القوى الخارجية في إعادة تدوير النخب السياسية، وإجهاض أي محاولة حقيقية للتغيير الجذري الذي يلبي تطلعات الشعب السوداني.

نحن اليوم أمام حقيقة واضحة: لا شرعية لأي من الحكومتين المتصارعتين. كلاهما يمثل إمتداداً للحكم العسكري والمليشياوي، ولا يعبران عن تطلعات الشعب السوداني في الحرية والعدالة. إن ما يجري ليس سوى إعادة إنتاج لسياسات القمع والفساد بواجهات جديدة، في وقت يستمر فيه الشعب السوداني في دفع ثمن الطموحات السلطوية والأجندات الخارجية.

المطلوب الآن موقف جماهيري واضح يرفض هذه الصفقات السياسية المشبوهة، ويؤكد أن أي محاولة لفرض أمر واقع جديد لن تمر دون مقاومة. فالتحركات الجارية سواء عبر تعديل الوثيقة الدستورية في بورتسودان أو التوقيع على الميثاق التأسيسي في نيروبي ليست سوى محاولات لتكريس حكم عسكري ومليشياوي يهدد وحدة السودان ومستقبله.

ومن هنا، نشدد مرة أخرى على أهمية بناء أوسع جبهة جماهيرية قاعدية، تشمل القوى السياسية والإجتماعية الملتزمة بإسترداد الثورة. هذه الجبهة ليست مجرد ضرورة سياسية، بل هي الضمان الوحيد لنقل السودان نحو آفاق الديمقراطية والعدالة والتنمية المتوازنة، بعيداً عن هيمنة العسكر، وسطوة الإمبريالية وحلفائها الإقليميين. فالرهان الحقيقي يجب أن يكون على قوة الجماهير وقدرتها على فرض إرادتها، ورفض أي محاولات لإعادة إنتاج الإستبداد تحت أي مسمى.

عن الميدان 4294: الاحد 2 مارس 2025

حدث الأسبوع

زيلينسكي بين ترحاب أوروبا وجفاء ترامب

علال الجديد

الكل يجمع على أن أوكرانيا احدى دول الاتحاد الاوروبي، تمتلك 7٪ من احتياطات العالم من الجرافيت الضروري لتصنيع البطاريات، الليثيوم موجود بكميات وافرة لا سيما في مناطق دونيتسك ودنيبروبتروسك. وحسب مصادر مطلعة، فإن لدى أوكرانيا أيضا 20٪ من الاحتياط الأوربي من مادة التيتانيوم، وهو أمر بالغ الأهمية في الصناعات الفضائية والعسكرية، وتمتلك أيضا الزركونيوم المستخدم في المفاعلات النووية. كما تتوفر على الأتربة النادرة الضرورية لأشباه الموصلات والمعدات العسكرية وتتركز أساسا في منطقة كراماتورسك وماريوبول. زيادة على عدة معادن نفيسة ونادرة لا تقل أهمية عن الأولى.

إن الحرب تخاض من أجل مصالح الاقتصادية للطبقات البورجوازية لا لخدمة مصالح الشعوب أو من أجل الوطنية أو الديمقراطية أو أي من المبادئ السامية الاخرى، إنها حروب تجري من أجل المواد الأولية والثروة الباطنية وطرق الشحن والمواقع الجيوسياسية وحصص الأسواق، وهذا ما ينطبق على الحرب الروسية الاوكرانية الجارية حاليا. فروسيا بضمها لعدة مناطق جديدة تسعى لتعيد أمجاد الإمبراطورية السوفياتية والحد من توسع حلف الناتو الذي بدأ يقترب أكثر من حدودها مما يهدد استقرارها وأمنها ومن تم عارضت عدم انضمام اوكرانيا للحلف، ما دفع بحلف الناتو وعلى رأسه أمريكا ودول أخرى من الاتحاد الأوروبي، بتقديم مساعدات كبيرة حربية وغذائية وصحية ومالية لأوكرانيا لمواصلة الحرب بهدف استنزاف الاقتصاد الروسي وانهياره ليسهل الاستحواذ على الثروات الطبيعية والثمينة التي تزخر بها المنطقة والحد من تهديدها المزعوم لأوروبا .إن الحرب الحالية هي في الواقع الامر، صراع روسي أمريكي تدور رحاه فوق أراضي أوكرانيا. فالولايات المتحدة تسعى إلى تطويق وتفكيك روسيا واضعاف حلفاءها الأوروبيين وتحويلهم الى اقتصادات تابعة للمركز الامبريالي الامريكي. وروسيا من جهتها تسعى لتأمين مناطق النفوذ ومصالح الأمن القومي الروسي. أما المساعدات العسكرية التي تسلمتها أوكرانيا من هذا الطرف أو ذاك من الدول الغربية، فمع توقف الحرب، سيتم ارجاعها أضعافا إما نقدا أو بتسليم أوكرانيا كاملة للإمبريالية الغربية والامريكية في إطار صفقة المعادن.

واللقاء / الفخ الذي جمع ترامب مع زيلينسكي في البيت الأبيض وما رافقه من مشادة كلامية وعنف لفظي، فهو يندرج في اي هذا السياق ، إرغام زيلينسكي على التوقيع على صفقة المعادن ومباشرة المفاوضات مع روسيا لإنهاء الحرب دون أي ضمانات أمنية وهو ما رفضه زيلنسكي، ما حذا بالرئيس الامريكي إلى تجميد المساعدات الحربية لأوكرانيا . أما الدول الغربية، وبعد سيناريو البيت الأبيض وجفاء ترامب لزيلنسكي، فاستقبلت هذا الاخير بالترحاب ووعدت بتقدم المزيد من الدعم له لمواصلة حربه بالوكالة عنها ضد روسيا، و من دون أن تخف المخاوف التي عبرت عنها من تصريحات ترامب الذي بدأ محادثات مع روسيا دون حضورها. فمحاولة ترامب التفاوض مع روسيا هو من أجل وقف الحرب وعقد صفقة المعادن مع كييف ومن أجل جذب روسيا لصفه وارباك التحالف الصيني-الروسي لأنه لا يستطيع هزم الصين القوة الاقتصادية الصاعدة والتي أصبحت تخلق للاقتصاد الامريكي متاعب حقيقية.

بالعودة لتلك المشادة الكلامية، جميل أن يطلب ترامب من كييف وقف الحرب التي راح ضحيتها عدد كبير من الشعب الاوكراني. لكن ماذا عن تزويده الكيان الصهيوني بأسلحة الدمار لتقتيل الشعب الفلسطيني؟ ما الذي سيفعله بخصوص دعم ومساعدة الكيان الصهيوني في إبادة قطاع غزة والتقتيل الحالي في الضفة والعدوان على لبنان والعراق واليمن وايران وسوريا؟ إن أمريكا هي في الحقيقة أخر من يحق لها أن يلقي محاضرات حول فضائل السلام والديمقراطية والقيم الإنسانية لان تاريخها الدموي في العراق وفيتنام والشيلي و...شاهد على جرائمها الشنيعة. الحقيقة هي ان كل الحروب الإمبريالية ذات أهداف اقتصادية ومبرراتها الخفية هي من أجل الهيمنة على المواد الأولية والاسواق واحتلال مواقع استراتيجية. فالاتحاد الأوربي الداعم لمواصلة الحرب أو إدارة ترامب التي تضغط من أجل وقفها، كلاهما عينه على الثروات المعدنية التي تمتلكها أوكرانيا في سياق المزاحمة الشرسة لهذه القوى مع روسيا والصين.

سيناريوهات ممكنة في أوكرانيا

المصطفى خياطي.

تناولت جريدة النهج الديمقراطي الصراع بين روسيا والغرب في أوكرانيا في عدة مقالات، وواكبت تطورات الحرب بالتحليل وكشف الأهداف الامبريالية من وراء دعم وتمويل أوكرانيا لإطالة أمد هذه الحرب واستنزاف روسيا؛ اللاعب الأساسي إلى جانب الصين في تنامي قوة بريكس والخطر الذي تشكله على انفراد أمريكا بقيادة العالم.

لكن السيناريوهات الآن تظل غير مؤكدة ومعقدة، لكن هناك عدة احتمالات بناءً على الوضع الحالي:

1 : استمرار الصراع لفترة طويلة.

– الوضع العسكري : قد تستمر الحرب لسنوات إذا لم تحقق أي من الأطراف انتصارًا حاسمًا. الخطوط الأمامية قد تتحول إلى حرب استنزاف، مع تكبد خسائر بشرية ومادية كبيرة من الجانبين.

– الدعم الغربي : رغم إعلان ترامب عن نوايا إدارته في عدم دعم أوكرانيا، فاستمرار الدعم العسكري والمالي من الغرب لأوكرانيا قد يطيل أمد الصراع، بينما قد تؤثر التحديات الاقتصادية والسياسية على هذا الدعم.

– القدرات الروسية : قدرة روسيا على الحفاظ على جهودها العسكرية رغم العقوبات قد تحدد مدة الصراع، خصوصا و انها ركزت اقتصادها على الإنتاج الحربي و قوتها العسكرية تبدو لم تتأثر كثيرا.

2. : تسوية دبلوماسية.

– مفاوضات السلام : قد تؤدي الضغوط الدولية أو التطورات الميدانية أو تواري أمريكا إلى مفاوضات، لكن الفجوات الكبيرة بين مطالب الأطراف تعقد إمكانية التوصل لاتفاق، لأن بوتين يستبعد من المفاوضات الأقاليم الثلاثة المسترجعة و جزيرة القرم.

– دور الوساطة : دول مثل الصين أو تركيا قد تلعب دورًا في الوساطة، لكن نجاحها يعتمد على استعداد الأطراف للتنازل.

– وقف إطلاق النار : قد يتم التوصل لوقف إطلاق نار مؤقت، لكنه لن يحل الأسباب الجذرية للصراع.

3: تصعيد الصراع.

– توسيع النطاق الجغرافي للحرب : قد يتصاعد الصراع ليشمل مناطق جديدة أو دولا مجاورة، خاصة إذا زادت الهجمات على البنية التحتية أو المنشآت النووية.

– تدخل الناتو :

أي تصعيد مباشر بين روسيا وحلف الناتو قد يؤدي إلى مواجهة أوسع، رغم أن ذلك يظل سيناريو غير مرجح.

4 : تغيرات داخلية في روسيا أو أوكرانيا.

– الوضع في روسيا : التحديات الاقتصادية أو عدم الاستقرار السياسي قد تؤثر على قدرة روسيا على الاستمرار في الحرب.

– الوضع في أوكرانيا : التحديات الاقتصادية أو تغييرات في القيادة قد تؤثر على قدرة أوكرانيا على الصمود. إذ من المرجح أن يتم استبدال زيلنسكي بآخر يلعب دورا تفاوضيا أكبر.

5: تغيرات جيوسياسية.

– العلاقات الدولية : قد تؤدي الحرب إلى تحالفات جديدة أو تغييرات في السياسات الخارجية، خاصة في أوروبا الشرقية.

– دور الصين : قد تحاول الصين تعزيز نفوذها من خلال الوساطة أو دعم روسيا بشكل غير مباشر و ذلك حسب موقع أمريكا في الصراع مستقبلا.

6 : سيناريوهات طويلة الأمد.

– إعادة الإعمار : حتى في حالة انتهاء الحرب، ستواجه أوكرانيا تحديات كبيرة في إعادة الإعمار، خاصة إذا استمرت المناطق الشرقية تحت السيطرة الروسية.

– العلاقات الأوكرانية-الغربية : قد تعزز أوكرانيا علاقاتها مع الغرب، بما في ذلك الانضمام المحتمل إلى الاتحاد الأوروبي أو الناتو و هذا احتمال بعيد التحقق إلا في حالة دحر الجيش الروسي، و هذا غير ممكن، أو الحديث عن أوكرانيا بدون الأقاليم التي استعادتها روسيا منذ 2008 و 2014

الخلاصة:

آفاق الحرب في أوكرانيا تظل غير واضحة، وتعتمد على عوامل عسكرية وسياسية واقتصادية. استمرار الصراع أو التوصل لتسوية سيكون له تأثيرات كبيرة على أوكرانيا وروسيا والدول المجاورة.